

كنش الشارع فلما انضمت الشبهة الى الشهوة استحکم الداء وغالب الواقفين جهال انما يحلهم على  
 يقين تلك الطائفة التي عينها كل منهم بحجة العصبية لتلك الطائفة وامامها واصل مقصود  
 صحيح ومواجيع الشرعية فيضع تخصيصهم الحما بذكر الوقف ويبطل تخصيصهم الطائفة الفلاحية  
 منهم لان الواجب عرض شرط الواقفين على الشرعية فوافقها قبل والادراك قال الشيخ صلى الله عليه وسلم  
 ما بال اقسام يشترطون شروطا ليست في كتاب الله من اشترط شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ولو  
 كان مائة شرط الحديث متفق عليه وان كان سبب الحديث اشراط الولاة لغير من اعتق فالعبر  
 لعموم اللفظ لا لخصوص السبب فان قيل هذا الشرط غير مخالف لكتاب الله قيل ان لم يفهم مخالفته  
 لكتاب الله فما تقدم فلا يفيد البحث ولوجيبنا بكل اية ولا شك ان عيسى ابن مريم عليه السلام اذا نزل  
 الى الارض انا يحكم بالكتاب والسنة المحمدية ولا يتبع مذهبا معينا من المذاهب الاربعة وكذلك  
 المهدي الثاني يخرج قبله مع ان من عرف مذهب الامام فقد وفى بما شرطه الواقف وان قلنا  
 في بعض اقواله لما ظهر له من الدليل فان الانساب اكمل الى الامام هو لم يعرف مذهب بل  
 لا يعرف نقلا بغير دليل ولا من قبله بغير معرفة اذ ليس مراد الواقفين من قبل الامام  
 مع جهله بالدليل ومن عرف الدليل لا بد ان يظهر له ضعفه في بعض المسائل وبسط هذا المعنى  
 موضع يليق به ثم بعد ذلك زاد الافتراق بتولية قاض من كل طائفة في البلاد المصرية  
 والشامية وسببه انه لما لازمت كل طائفة طريقا معينة صاغت حقوق كثيرة بسبب ذلك  
 ولهذا اخرج الله الحكم العام عن ايديهم ودخل فيه من امراء هامة والسياسة ما يحفظ الحق  
 تارة ويضيع اخرى ويحصل به العداوة وتارة والعدل اخرى ولا يقوم مصالح الناس بالعمل  
 امام معين لا يعدل عن قوله الحق غير ابرار وكان ينبغي عن الافتراق حين راوهم افتراقا اولي من غيرهم  
 على الافتراق وفعل ما هو باغت لهم على الاصل ارجى الافتراق ولا يكون هذا في صدر الاسلام وانما  
 حدث هذا المعنى بتولية قاض من كل طائفة سنة اربع وستين وستمائة في ايام الملك الظاهر بيبرس  
 وزاد على الافتراق ايضا بتولية امام راتب من كل مذهب عند البيت الحرام او بالجامع الاموي ولا ريب  
 كل امام الصلاة على صفة لا يتعداها وانما شرعت صلوة للوقوف مع الفعل الشا في الصلوة لتكون  
 واحدا وكفى عشرة وعية صلوة للوقوف دليل على البطلان ترتيبا اكثر من امام واحد في كل مسجد الحرام وغيره  
 وهذا زمان الغربة التي اخبر عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا  
 بالايان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم

# فيض الغفار فيما يمنع المسلم عن الكفار

تأليف سيدنا ومولانا الشيخ العلامة  
 العماد بدر الدين الشهاوي الحنفي  
 تغمده الله تعالى برحمته  
 آمين



بسم الله الرحمن الرحيم وبرهنتين.

الحمد لله الذي وجد الخلق على غير مثال الذي تفرق بالمقا والدرام. فبما كان من له لا يعتر به فتأولا زوال الذي أرسل الرسل الكرام. وجعلهم هداة للناس من الخاص والعام. وجعل سيدنا ونبينا ومولانا محمدا صلى الله عليه وسلم أشرفهم وأعظمهم وهو المقدم. وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك العلام. وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وخليفته وصفيته المصطفى المختار صلى الله عليه وسلم عليه وعلى آله واصحابه السادة الاخيار والنجوم الاعلام صلوة وسلاما دائما على ما افاض الله بها واطلم الظلام. وسلم تسليما كثيرا على من اشتهر بالاعوام **وبعد** فقد اطلعت في كتب علمائنا وسادات السادة الخفية رضي الله تعالى عنهم وعن بعثة محمد بن وعن العلم في كل عصر وحين على فروع تتعلق بالعقائد ظاهرها يتقضي الكفار. وفيها غموض وصعوبة مخصوصا على من لم يثبت له قدم في المذهب في معرفة الاصول والقواعد فيؤدي به ذلك الى الوقوع في الكفر. ويصير كما بالاحد او كما لمعاند فاجبت ان انبه على ذلك واوضحه ايضا كما شافيا. ليكون لمن وقف عليه نافعا وافيا.

**وسميتها** فيض العقار. فيما يمنع المسلم عن الكفار. راجيا بذلك الثواب من الكريم الوهاب **ورسمتها** على مقدمة وفصلين **اما** المقدمة ففي ذكر طبقات اهل العقائد على مذهب الامام الاعظم الحنفية النعمان واصحابه رضي الله عنهم اجمعين **واما** الفصل الاول منهما في بيان المتشابه من الكفار الغرير والحديث الشريف وفيه بيان مذهب السلف والخلف وما يترتب على ذلك من الاحكام **واما** الفصل الثاني ففي بيان ما يتبع في كتب المذهب من الالفاظ التي هو ظاهرها كفر وايجاد بالله تعالى **فاذا** علم هذا وتقرر فلنشعر في بيان المقدمة فنقول وبالله التوفيق والهداية الى اقوم طريق فمن مشايخ اهل عقائد السادة الخفية الشيخ الامام و البحر الهام الرحلة الى اقطاب جعفر الطحاوي بن عبد الملك بن مسلم بن سليم المجري الازدي الطحاوي المصري **وكان** مولده سنة سبع وثلاثين من الهجرة النبوية تفرقة في

مبانيه  
على

على ابن ابي عمران ودمشق على قاضي القضاة ابي خازم بلخا المجعة كذا في الغرير وهو ابو خازم عبد الحميد بن عبد العزيز القاضي الحنفي اصله من البصرة وسكن بغداد كان ثقة ورعا زاهدا دينا عالما بمذهب اهل العراق والفرايض والحساب والقسمة حسن العلم بالجبر والمقابلة وحساب الدور وغامض الوصايا والمناسبات قدوة في العلم **وكان** احذق الناس بعلم الحاضر والسجلات وكان احذق فقها الدنيا من اهل العراق وما كان يعلم احدا رآه انه رأى عقل منه وقد اخذ العلم عن هلال الرازي البصري وهلال الرازي اخذ عن ابي يوسف ومحمد بن الحسن وزفر بن الهذيل **وكان** ابو خازم ولي القضاة بالشام والكوفة وكرخ من مدينة السلام استقضاة الخليفة المعتمد بالله على الشرقية سنة ثلث وثمانين وتوفي ابو خازم في جمادى الاولى سنة اثنى وتسعين ومائتين كذا ذكره في غاية البيان ونادرة الزمان شرح الهداية للشيخ الامام قوام الدين الاتقي الغاراني الحنفي **وقال** في البصرة للشيخ الامام والبحر الهام شيخ العالم محقق مذهب اصول الدين ابي المعين السفي رضي الله تعالى عنه عند مدح الشيخ ابي جعفر الطحاوي رحمه الله ما نصه وذلك ان ابا جعفر الطحاوي وهو ما لا يخفى درجته وعلو رتبته في معرفة اقاويل سلف الامة على العموم ومعرفة اقاويل سلف الامة على الخصوص **قال** في كتابه السني بالعقائد الذي افتمحه فقال قد صرح عندي من مذهب فقهاء الامة ابي حنيفة النعمان بن ثابت وابي يوسف يعقوب بن ابراهيم وابي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني رضي الله تعالى عنهم **فشرح** في بيان اقاويلهم الى ان قال وما زال ابصفاة قدما قبل خلقه ولم يزد بكونهم شيئا لم يكن قبلهم من صفة ثم قال له معنى الربوبية ولا من بوبوب معنى الخلقية ولا مخلوق **واراد** بقوله قبل خلقه اي قبل مخلوقاته الاتزان قال ولم يزد بكونهم شيئا ولم يقل بكونه لانه لو اراد به صفة الخلق لم يقل ولم يزد **وفي هذا** ايضا اشارة الى الدليل من المسألة وهو ما بيناه انه لا يجوز ان يستفيد بالمخلوقين صفة مدح فان قوله كان ابو حنيفة واصحابه قائلين به مع تحريم في انواع العلوم وتقدم



زمانهم لحقيق ان لا ينسب الى الخدوت بعد الاربعائة من الهجرة وجهالة من نسبته  
الى ذلك ظاهرة وان اصحابنا حنفية السالكين طريقته من الفروع والاصول  
الناكبين عن الاعتزال في جميع ديار ماوراء النهر وخراسان من مرو وبلخ وغيرهما  
كلهم من قديم الزمان كانوا على هذا المذهب واعتنا بسيرته بما معون علم الاصول  
والفروع الذابون عن حريم الدين المناضلون عنه مع غزارة علومهم وتبحرهم في  
علم الكلام وصلاتهم في الدين وتشديد هم على اهل البدع والضلال واهل الزيغ  
والبدع عامة كانوا على هذا الراي من لدن ايام الشيخ ابي بكر احمد بن اسحق بن صبح  
الموزجاني صاحب سليمان الموزجاني تلميذ محمد بن الحسن رضي الله عنهم وكانوا  
في انواع العلوم على الخصوص في الذروة العليا والرتبة السامية ومن راي  
تصنيفه ككتاب الفرق والتمييز وكتاب التوبة وغيرهما عرف بجلالة قدره الى زماننا  
هذا ومن كان صاحب تلميذ محمد بن الحسن بن ابي جيلة بن ابي غالب بن حامد بن  
نوفل بن عياض بن يحيى بن قيس بن عباد بن الصامت الانصاري الخرجي سيد الخرج  
وهو كان على هذا الراي وهو الذي استشهد في ديار الترك في ايام نصر بن احمد الكبير  
اذا كان يداوم على جهاد اعداء الله الكفرة **وكان** من اشجع اهل زمانه واربطهم حاشا  
واشد سم شكمه وكان في العلم بحر لا يدرى قعره اما ما في الاقوال والفروع لا  
يدانيه غيره ومن نظره في كتاب المصنف في مسئلة الصفات وما اتى به من الدليل  
عرف بجلالة قدره **وحكي** عن الشيخ ابي القاسم الحكيم السمرقندي بيض الله عزته  
انه قال ما اتى الفقيه ابا نصر العياض احد من اهل البدع والاهواء واهل الجدل  
والراي في الدين بآية من القرآن يفتح بها عليه لمذهبه الا تلقاه مستدباً بما يفحه  
ويقطعه **وحكي** ان رياسة العلماء والدرس كانوا اليه وهو ابن عشرين سنة **وحكي**  
انما استشهد خلف اربعين رجلاً من اصحابه كانوا من اقران ابي منصور الماتريدي  
والشيخ الحكيم ابي القاسم وابناء الامامان ابو احمد وابوبكر وهما لا يبلغ الوصف  
وان اطلب في غاية فضلها وكنه قدرهما **وقال** الشيخ ابو حفص العجلي البخاري رضي الله

جا جاور الشيخ ابي حفص الكبير وهو كان صدر فقها ماوراء النهر وخراسان  
الدليل على صحة مذهبه ابي حنيفة ان ابا احمد العياض كان يعتقد مذهبه وهو  
ما نقل قال ما كان يعتقد مذهبا باطلا وزورا **وعن** الشيخ ابي القاسم الحكيم  
انه قال ما خرجت خراسان وماوراء النهر منذ مائة سنة مثل الفقيه ابي احمد العياض  
علما وفقها ولسانا وديكرا وبياناً ونزاهة وعفة وتقي قبل له برحمك ومن كان ايضا  
قبل هذه المائة سنة فجعل يذكر طبقات العلماء والفقهاء والبلغا والنسبائها الى يومه  
فلم يجد من تكافيه ولا يمانته او يقاسم في عادله وكذا اخوة ابوبكر كان يدانيه في  
انواع العلوم واثبات الشرف والفضل وهو الذي وصي اهل سمقند عند انقضا  
اجله ان يتسكوا بمذهب اهل السنة ويتأموا اهل الاهواء والبدع خصوصاً اهل  
الاعتزال وجمع المسائل العشرة التي هي من اصول المسائل الخلافية بيننا وبين المعتزلة  
وهي المشهورة بالمسائل العشرة العياضية **وقيل** هذه الطبقة كان القاضي ابو  
محمد بن سلمة بن عبد الله بن المغيرة ابو عمر بن عوف بن حاصر الا ردى على هذا الراي  
وكان على قضائهم من ايام نصر بن احمد الكبير وهو الامير نصر بن احمد بن اسد  
بن شاهان ثم انه توفي يوم الاثنين لثمانية عشر مئذ من ربيع الاخر من سنة  
ثمان وستين ومائتين وصير الامير نصر ابنه اسماعيل على المظالم وكان وفاة  
يوم الاربعاء بعد وفاة ابنه بعشرة ايام **ومن** هذه الطبقة بسيرته ابوبكر محمد  
بن اليماني السمرقندي صاحب كتاب معالم الدين وكتاب الاعتصام وغيرهما كتب  
في الكلام وكتاب الزوايد والعوايد من اصناف العلوم ولولم يكن فيهم الا الامام ابو  
منصور الذي خاض في مجار العلوم واستخرج درها والى الدين فونين بفصاحته  
وغزارة علومه وجودة قريحته عورها حق امر الشيخ ابو القاسم الحكيم ان يكتب  
على قبره حين توفي رحمه الله هذا قبر من حاز العلوم بانقاسه واستغفر الوع  
من لسته وانتباسه فحزت آثاره واجتني بعر غارته رحمه الله وهو الذي عرج  
عليه الفقيه ابو احمد العياض في انواع العلوم والشيخ ابو الحسن الرستمي وغيره





من العلماء المتبحرين في العلوم الملة فكان كافيا وعن قلب راي هو عليه لذوي العقول  
والدين زاجرا **ومن** راي تصانيفه كتابا للتوحيد وكتابا لمقالات وكتاب رد  
اقوال الادلّة للكعبى وكتاب تهذيب الجدل للكعبى وكتاب بيان وهم المعتزلة وكتاب  
الكعبى في وعيد العشاق ورد الاصول الخمسة لابي عمر الباهلي ورد كتاب الامامة  
لبعض الروافض وكتابيه في الرد على القرامطة ورد في احدهما اصول مذهبهم في  
الاخر فروعها وكتابيه في اصول الفقه احدهما المسمى باخذ الشرايع والاخر المسمى  
بالجدل الى غير ذلك من الكتب ووقف على بعض ما فيها من الدقائق وغرائب المعاني  
وانارة الاليل عن مكائنها واستنباطها من مظانها ومعادنها واطلع على راي من  
شرايط الالتزام وحفظ من ادب المحبادة الموضوعات لتسحق عقايد المعتزلة  
باقسامهم وقرن بكل مسألة من البرهان الموضوع لا تارة بلج الصدور وورد  
عرفانه المخصوص بكمالات ومواهب من الله تعالى المؤيد بمداد التوفيق ولطائف  
الارشاد والتشديد من الغنى الحميد وان مما اجتمع عنده وجوه من انواع العلوم  
الملية والحكمية ان يجتمع في العادات الجارية في كثير من الجديدين من المختلطين  
ولهذا كان استاده الشيخ ابو نصر الحياضي لا يتكلم في مجالسه ما لم يحضر الشيخ  
ابو منصور وكان من رايه من جسد ينظر اليه نظر المتعجب وقال وربك يخلق ما يشاء  
ويختار وكتابيه المصنف في ثاويلات القرآن كتاب لا يوازنه في فنه كتاب بل لا يدانيه  
شي من تصانيف من سبقه في ذلك الفن وما احسن ما قال بعض بلغاء الكتاب في  
وصفه رحمه الله وكان من كبر الائمة واوتاد المسئلة وكتابيه في تفسير القرآن فوق عن  
المشكل اكامة وقشع عن المشتبه غمامه وايمان ما بلغ الوصف وانشر الوصف احكاما  
وحلاله وحرامه لقاء الله تحية وسلامه **ومن كان** على هذا المذهب الشيخ ابو القاسم  
الحكيم رضي الله عنه وهو من ارتضاه الامة باسمها واطبقت الاسر على الشاعلية  
وانفتحت الافئدة على التعظيم والاجلال له وقد كان جمع الى ما كان يتبحر فيه  
من الكلام والفقه ومعرفة تأويل القرآن علوم المعرفة والمعاملة وبلغ من ذلك

مسلخا سار بذكره الزكمان واثاره في الدين مشهورة ومشاهد معروفة ذكر  
ومساعيه عند اولى العقول والدين مشكور **وقد** استقصيت في ذكر من كان  
على هذا المذهب من ائمة بخارى وجميع ديار ماوراء النهر الى اقصى تفرق الترك واية  
بلغ ومن قدمها هؤلاء كانوا ما تواتر قبل ثلثمائة وكثير منهم ماتوا فيما بين ثلثمائة  
الى ثلثمائة وثلثين وثلثمائة واربعين **وفاته** كانت في سنة اربع وعشرين في ثلثمائة  
وتوفي الشيخ ابو منصور بعد وفاة الاشعري بقليل والشيخ ابو القاسم الحكيم فيما  
اطنه مات سنة خمس وثلثين ف هؤلاء كانوا من طبقة الاشعري ومن تقدم  
من اساتذتهم واساتذاتهم ما تواتر قبله بزمان طويل فكيف برده هذا  
القول مجدوث العهد وبقبل ما تقدم به الاشعري من الاقاويل هذا مع ان  
الكثير من رجال الصوفية الذين كانت بحور علومهم زاخرة وكراماتهم فيما من الخلف  
ظاهره كانوا على هذا المذهب ذكر مذهبهم الشيخ ابوبكر بن اسحق البخاري  
الكلابادي رحمه الله فيما حكى من مذهبهم في كتابه المسمى بالمعرف لبيان مذهب  
الصوف وهو الموفق به فيما يروى احدل فيما يحكى ومن عرف سداد طريقته  
وصفى عقيدته ونزاهته وصلابته في الدين وامانته عرف انه لا يروى عن احد  
شيا الا بعد ثبت ويقين وارتفاع الشك والريبة ومذهب كانت حاله هذه  
لحقيقان لا ينسب لمجدوث عهد ولا يعزى الى من لاحظ له في الحلم ولا يفرق بقاء  
القايلون بقدم العالم مع ان هذا ليس من باب تقدم عن الزهري وعروة وعائشة  
انما المعقول عليه مما عهد من الاصول وروح من المعقول وقوى من البراهين والحق  
وتأيد بالادلة والحلل **وقد** فرغنا من بيان ذلك على وجه لا يبقى المصنوع بعد  
الوقوف عليها الا الانقياد والا بصفة العناد والمكابرة والله تعالى  
ناصر من ارتضاه دينا للعباد وان رغم انفا اهل الزيف والعناد انتهى ما ذكره  
الشيخ الامام والحبيب الطام ابو المعين النسفي في كتابه المسمى بتبصرة الادلة وغيره  
من ذكر عقايد مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة النعمان واصحابه رحمهم الله تعالى



واسكنهم على غرض الجنان انه كرم جواد منان **واذ قد انهي** من الكلام على  
المقدمة فشرح الان في بيان حكم الفصل الاول من المصليين وفيه بيان مذهب  
السلف والخلف في احكام المتشابه من الكتاب العزيز والحديث الشريف مما في ذلك  
من لفظ العين واليد وما اشبه ذلك مما ظاهر مشعر بالجارحة والجسمية **فقال**  
وبالله التوفيق والهداية الى اقوم طريق **قال** الشيخ الامام العلامة الاشتهار  
في شرح الحجة للشيخ الامام والخبر الهام ابراهيم كات النسخ صاحب الكنز والمنار  
من ملات علومه الاقطار ما نصه قال وفي تمسك الجسمية الى آخره **اقول**  
هذا جواب عن تمسك الجسمية اي المتبئين للجسم لله تعالى وبما لطيفة التي من ذكرها  
اي في تمسك الجسمية بظواهر النصوص اي الايات والاجازات اى احاديث الرسول  
عليه السلام وانما الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين طريقان **احدهما**  
مذهب السلف اي المتقدمين من اهل السنة والجماعة وهو اختيار الصحابة والتابعين  
وهذا الامة ان تصدقها ان تصدق ونعتقد ان ما اراد الله تعالى من هذه النصوص  
والاجازات مع اننا نرى الله تعالى عن التشبيه ولا نستغل بنا وبها ونؤمن بآويل  
هذه النصوص الى الله تعالى وآويل هذه الاجازات الى النبي صلى الله عليه وسلم وهذا  
قالوا في قوله سبحانه وتعالى وما يعلم تاويله الا الله ان الحق الوقف على الله تعالى  
ويكون قوله والراسخون في العلم مبتدئين يقولون لا على قوله والراسخون كما ظن  
بعضهم لانه روى عن ابن عباس الوقف على الله وفي مصنف ابى وما يعلم تاويله الا  
الله والراسخون في العلم يقولون برفع الراسخون دون الكسر **والثاني** مذهب الخلف  
اي مذهب المتأخرين ان تاويلها اي قول النصوص والاجازات ما يليق بذاة الله تعالى  
وصفاة مع اننا لا نجزم ان هذا التأويل مراد الله تعالى ونقول المراد من قوله  
الراسخون على العرش استوى هو الاستيلاء كما من قوله ويبقى وجه ربك وقوله  
كل شيء هالك الا وجهه اي ذات ربك لانه لو كان المراد بالوجه الحقيقي لزم ان يكون  
ما سوى الوجه من الله تعالى هالكا ومحال من قوله ولتضع على عيني اي على رتي رتي

ومن قوله تجري باعيننا قيل المراد به العيون لانه تعالى ففتحنا ابواب السماء  
بماء منهم وجزنا الارض عيوننا **ومن** قوله في قلوبهم القدرة **ومن** قوله والسموات  
مطويات بيديه اي بقدرته **ومن** قوله جاء ربك اي امر ربك **ومن** قوله في السماء  
الله وفي الارض الله ثبوت الالهية في السماء وفي الارض لادانه لان ذات الواجب  
تمنع ان يكون في مكانين في آن واحد كما يقال فلان سلطان في العراق والروم  
ان سلطانه فيهما لادانه **وقال** في شرح البردوي الامام الاتقاني رحمه الله  
ما نصه في الاصول قوله وعندنا لاحظ للراشدين في العلم من المتشابه الا التسليم على  
اعتقاد حقيقة المراد عند الله تعالى وان الوقف على قوله الا الله واجبا عند الصحابة  
المتقدمين وهم الفقهاء لاحظ للراشدين في العلم سوى التسليم على اعتقاد ان ما اراد  
الله تعالى به فهو حق وعلى مذهبهم يحسن الوقف على قوله تعالى الا الله قطعاً للراشدين  
عن علم المتشابه واليه ذهب المصنف رحمه الله والقاضي ابو زيد شمس المنة الشيرازي  
ومن تابعهم **وقال** المتكلمون من اصحابنا بعلم الراشدين تاويل المتشابه ولا يلزم  
على قولهم الوقف على قوله الا الله **وقال** ابو بكر محمد بن القاسم بن شار الانباري  
في كتابه ايضاح الوقف والابتداء في كتاب الله تعالى والوقف على الله وما يعلم تاويله  
الا الله تام لمن زعم ان الراشدين لم يعلموا تاويله وهو قول اهل العلم **وقال**  
ابو عبيد شجاع عن ابن جريح عن مجاهد في قوله والراسخون في العلم قال الراشدين  
يعلمون تاويله ويقولون آمنة به فعلى قول مجاهد الراشدين معطوف على الحق  
على الله تعالى والوقف على الله في العلم حسن غير تام كان قوله يقولون آمنة به حال  
من الراشدين كانه قال قائلين آمنة به والوقف على فعل الحال غير تام **وقال**  
ابو بكر الانباري وفي قراءة ابن مسعود ثبوت مذهب العامة ان تاويله الا عند الله تعالى  
والراسخون في العلم يقولون آمنة به وفي قراءة ابى ويقول الراشدين في العلم  
والوقف على آمنة به حسن والوقف على كل من عند ربنا تام **وقال** السجستاني  
الراسخون غير عالمين بتاويله ولم يعرف المذهب الثاني واجه بان الراشدين



في موضع واما الرايون في العلم فيقولون آمنابه الى هنا تقرير اي بكر الانباري  
في كتابه **وقال** الشيخ ابو المعين في الكلام في ابطال قول الجسمة من بصر الادلة  
اما المخالفون لنا فانهم يتعلقون بطواهر الايات والاحاديث من نحو قوله تعالى  
خلقت بيدي ولتضع علي عيني والسموات مطويات بيمينه يا حسي على ما فوطت  
في جنب الله وان الجبار يضع قدمه في النار وانه يفخك الى اوليائه وان الصدقة  
تقع في كف الرحمن فيرهبها كما يرى احدكم فلو واما مثل هذا كثير **قال** ابو المعين  
ثم بعد ذلك اختلف مشايخنا رحمهم الله فذهب بعضهم الى ان الواجب في هذه  
الايات والاحاديث ان يتلقى ما ورد من ذلك بالايمان به والتسليم له ولا اعتقاد  
بصحته ولا اشتغال بكيفيته والبحث عنه مع اعتقادنا ان الله تعالى ليس بجسم  
ولا هو شبيه بالخلقوات وان جميع امارات الحدوث عنه منفية روى ذلك  
عن محمد بن الحسن **قال** نصير بن يحيى البجلي روى عن عمر بن اسمعيل بن حماد بن ابي  
عن محمد بن الحسن انه سئل عن الايات والاحاديث التي فيها من صفات الله تعالى  
ما يؤدى ظاهره الى التشبيه غيرها كما جاءت وتؤمن بها ولا نقول كيف وكيف  
واليه ذهب من اصحابنا ابو عصمه سعد بن معاذ الى وزى واليه ذهب ايضا مالك  
بن انس امام اهل المدينة وعبد الله بن المبارك وابو معاذ خالد بن سليمان صاحب  
سفين الثوري وجماعة من اهل الحديث كاحمد بن حنبل واسحق بن راهويه ومحمد بن  
اسماعيل البخاري وابو داود والسجستاني **وحكي** عن مالك بن انس انه سئل عن قوله  
الرحمن على العرش استوى يقال لا استواء غير مجهول وكيف غير معقول والسؤال عنه غير  
فلم يشتغل احد من هؤلاء بتاويل شيء من هذه الايات والاحبار وبعضهم اشتغل  
بصرف هذه الايات والاحبار الى ما يحتمل من الوجوه التي لا تناقض دلائل التوحيد  
والايات المحكمة وما كان من ذلك لا يحتمل سوى الظاهر الا تاويل واحد امرا دائما  
للتوحيد ودلائله قطعون على كونه مراد الله تعالى وما يحتمل من ذلك تزييلات  
كثيرة بلا م كل واحد منها ما ثبت من الدلائل لم يقطعوا على واحد منها بكونه مراد

لا اعذار دليل يوجب تعيين ذلك فامتنعوا عن الشهادة على الله تعالى عند  
انعدام الدليل الموجب للعلم وقالوا نعم المراد من بعض تلك الوجوه لا الظاهر  
الى هنا لفظ ابو المعين الشافعي رضي الله عنه **وقال** في شرح التاويلات في  
تفسير قوله تعالى فمر استوى الى السماء قال الامام ابو منصور تعلقت المشبهة  
واكرامة بهذا النص ونظايره من نحو قوله تعالى فمر استوى على العرش وجاء  
ربك والملاك صفا صفا وقوله تعالى هل ينظرون الا ان ياتيهم الله في ظل  
من الغمام وغير ذلك من المتشابهات على جواز اثبات وصف الله تعالى بما يجوز على  
الخلق من التشابه حقيقة من نحو الجسمية والانتقال من مكان الى مكان والخلق  
في الامكنة ونحوها **وقال** اهل الحق بنفي التشابه بين الله تعالى وبين خلقه  
من حيث الذات والصفة بدليل العقل والسمع جميعا اما دليل العقل فهو  
ان القول بالتشابه بين الله تعالى وبين خلقه قول بنفي الالهية وانكار الهية  
لان التشابه بين الشئين من كل وجه يقتضي الموافقة بينهما من كل وجه والتشابه  
بينهما من وجه يقتضي الموافقة من وجه فيوجب ان يكون العالم قديما والصانع محدثا  
من جميع الوجوه وان كانت من وجه دون وجه فيوجب ان يكون العالم قديما  
من وجه محدثا من وجه وكذلك الصانع والحدوث من كل وجه او من وجه لا يجوز  
ان يكون لها ولوثبت قدم العالم انتفى الصانع لاستغنا القديم عنها عن غير ذلك  
القول بالتشابه موجبا بنفي الالهية وقد قامت الدلائل الضمنية على اثبات  
الصانع فما يوجب نفيه كان باطلا روية **واما** الدليل السمعي فقوله ليس كشئ  
اي ليس مثله والكاف زائدة واذا ثبت بالدليل السمعي والعقلي بنفي التشابه من  
الاستواء على العرش ونحو ذلك من العين واليد والوجه وامثالها فلا هل السنة  
والجماعة في ذلك طريقان **احدهما** ان يوصف الله تعالى بالذي جاء به التنزيل ولا  
نقد ولا توؤل ونعتقد ان ما اراد الله فهو حق ولا نفتقد فيه ما ينهم من الخلق  
حتى يوصف الله تعالى بانه استوى على العرش ويوصف باليد والعين والوجه من غير



تفسير ولا تاويل من غير ان تعتقد منه ما يفهم اذا اضيف الى الخلق ان الاستواء  
اذا اضيف الى الخلق يفهم منه الاستقرار على المكان ولا يعلم من الاستواء المضاف  
الى الله تعالى وكذا يفهم من العين واليد والجب المضاف الى الخلق الجوارح ولا تعتقد  
اذا اضيفت هذه الاسماء الى الله تعالى الجوارح وكذا القول في الاتيان والمجي ان يوصف  
بهما من غير ان تعتقد في ذلك الانتقال من مكان الى مكان فطلق هذه الاسماء عليه كما  
ورد به النص مع اقتران كلمة النقي فيقال لا يبدل ولا لا يدي وله استواء كالاستواء الذي  
الخلق نفيًا لوهم الشبه بقدر الامكان **والطريق الثاني** هو التاويل ومصرف الكلام  
عن ظاهره اما الزيادة عليه او النقصان عنه او بطريق المجاز والاستعارة هذا  
حاصل ما قاله في شرح التاويلات ومعنى استوى العرش استوى ومعنى جاد ربك  
اي ملكك ربك وقيل اي عذاب ربك وقيل امر ربك وقضاؤه والملك اي الملكة  
صفا صفا اي صفا بعد صفا اهل كل سما صفا على حدة وكذلك معنى قوله ان ياتيه الله  
اي ملكة الله ومعنى قوله فرطت في جنب الله اي امر الله **وقال** ان عرفه اي تركت من امر  
الله له امر العرش ومعنى قوله ولتصنع على عيني اي لترى على رؤيتي واليمين القوة كما في  
قوله تلقاها عرابة باليمين اي بالقوة ومعنى قوله يراه مبسوطتان نعمة الدنيا ونعمة  
الدين وعند جماعة من اهل الحديث ان اليد صفة الله تعالى يخصها اولياها بما يشاء  
باليد اي عند بعض الاشعية صفتان وعند المعتزلة صفة واحدة وهذا على  
قولهم غير مستقيم لانهم لا يثبتون لله تعالى قدرة فكيف تكون اليد عبارة عن القدرة  
فاما على اصلنا فهو مستقيم كما في بقية الأدلة **فاما قوله** صلى الله عليه وسلم  
ان الله خلق آدم على صورته فهو خارج عن سبب عروى وهو انه عليه السلام راي  
رجلا يضربا خر على وجهه فهناك عن الضرب على الوجه وقال ان الله تعالى خلق آدم  
على صورته اي على صورة المصروب فكانت الهاء راجعة الى المصروب لا الى الله تعالى  
ويحتمل ان يكون الهاء راجعة الى آدم على معنى انه خلق آدم على صورته التي شاهدها  
عليها في الدنيا لم تغير صورته عند اخراجه من الجنة الى الدنيا كما غيرت صورته

ابليس والحية ويجوز ان يقال ان الله تعالى لم يخلقه في اطوار من نطفة الى علقة  
الى مضغة ثم الى عظم ثم كساء لحما ثم انشاء خلقا بل انشاء على صورة طور واحد  
بشراسويا من غير والد ولا ولد **وقوله** ان الجبار يضع قدمه فالمراد منه  
المعاني المتقدمة من العباد وهو معلوم عند الله من اعني الهاته وقد اهتم النار ترقبه  
فهي لا تزال تستدر حتى يضع قدم ذلك الجبار فيها فتقول النار عند ذلك قطا  
دليل ذلك ما روي البخاري في كتاب التفسير من مسند الصحيح باسناده للحارث بن  
كعب الخزازي قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول الا اخبركم باهل الجنة كل ضعيف  
متضعف لو اقيم على الله لآبره الا اخبركم باهل النار كل عتل جواظ مستكبر **وروي**  
البخاري ايضا في الصحيح في سورة ق باسناده الى ابى هريرة رفته يقال لجهم  
هل امتلات فتقول اهل من مزير فيضع الرب عليها قدمه فتقول قط قط قال  
في القابق وضع القدم على الشيء مثل الردع والقع فكانه قال ما بها امر الله اسكنها  
عن طلبها لم يبد فتدع وقال في الهوسن الذين ذمهم الله تعالى من شر خلقه فهم  
قدم الله تعالى النار كما ان المسلمين قدم للجنة **وما روي** انه ينفك الى اوليايته  
فهو مجاز اي يظهر الله رضاه وثوابه على اوليايته **ثم اعلم** ان المتكلمين من اصحابنا انما  
جوزوا تاويل المتشابه رداعلي المشبهة وسلفنا من العلماء لم يجوزوا الوجه **الاول**  
الاستدلال بقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء  
الفنة وابتغاء تاويله **بيانه** ان الله تعالى ذم المتبعين للمتشابه طلبا لما وبله كاذم  
المتبعين طلبا للفنة لانه ما جعل المتبعين له الا الذين في قلوبهم زيغ اي ميل عن  
الصواب فلو كان تاويل المتشابه جائزا لم يذمهم فعلى دلالة هذه الآية الوقوف على  
قوله الا الله ولا يقال الا سحور في العلم وهم المبالغون في علم الكتاب الثابتون في علمهم  
ايضا لانه يعني عطفهم على قوله الا الله فعلى هذا لا يكون الوقوف لما على قوله الا الله  
لانا نقول هذا انما يكون اذا كان ادعا العطف ثابتا ونحن لا نسلم ذلك لدلالة  
السياق ولان الاصل في الكلام ان لا يكون تابعا لغيره بل تاما بنفسه والراي سحور مع قوله



يقولون مبتدأ وخبر فيكون كلاما بنفسه ولا يساعده المضموم حرفا والاول لا نسلم  
انها للعطف لجسها لتسعين الكلام والحال من ادعى العطف فعليه ان يار الدليل ونحن  
نكر ذلك على اننا لنقول انما ليست للعطف بل للنظم والتسعين دليله قراءة ابو بن  
عباس ونقول الرايخون وقراءة ابن مسعود ان تاويله الاعتدال والرايخون فلو كان  
للعطف لعل والرايخون بالجاء لا بالرفع لان المعطوف عليه مجرور **والثاني** ان النسخة  
والثابتين هم الذين نشر الدين فلو كان البحث في المتشابه جازا الكانوا من اولى الجوز  
فيه ولو خاضوا لا تنقل اليها كما انتقل اليها سايرا فاعلمهم فدل عدم الانتقال على عدم  
الحض اصلا الا ترى الى ما قال مالك بن انس في اية الاستواء والسؤال عنه بدعة  
يؤيد ما ذكره من التفسير عن عمر بن عبد العزيز انه قال في قوله تعالى والرايخون  
في العلم يقولون انما به انتهى علمهم الى ان قالوا انما به كل من عند ربنا **وقال**  
ابن كيسان كذا في كل واحد من حكمه ومتشابهه ويؤيد ما رواه البخاري في  
جامعه الصحيح باسناده الى عايشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هن  
الآية هو الذي انزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن اقر الكتاب واخر متشابهة  
فاما الذين في قلوبهم زيغ الى اخر الآية فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فاذا رايتم الذين يتبعون ما تشابه منه فاولئك الذين سمي الله تعالى فاحذروهم  
**والثالث** ان التاويل لو كان جازا لا يخلو من احد الامر ان يكون ذلك  
عين ما اراد الله تعالى وغيره فلا يجوز الثاني لانه افتراء وكذب على الله تعالى  
وهو كفر صريح ولا يجوز الاول بطلان الغرض وهو الابتلاء فان قلت لا نسلم  
ان الغرض من انزاله الابتلاء وليست سلمنا لكن لا نسلم ان بطلان الغرض لا يجوز قلت  
اما الجواب عن الاول فلان الله تعالى خلق الدارين الدنيا والعقبى الاولى للابتلاء  
والثانية للجزاء قال تعالى خلق الموت والحياة ليبلوكم ايكم احسن عملا وقال تعالى  
اليوم نحكي كل نفس بما كسبت لا ظلم اليوم والمراد من اليوم يوم القيمة واما الجواب  
عن الثاني لان بطلان الغرض يثبت او يحجب تعالى الله الباري عن ذلك **بيان**

انه لا يخلو اما ان يريد وقوع غرض او لا فان اراد مع ذلك بطل الغرض فلزم العجز وان  
لم يرد وقوعه بعد ما كان غرضه يلزم البعث **فان قلت** سلمنا ان الغرض هو الابتلاء لكن  
لم قلت ان هذا الغرض لا يحصل الا بعد الدرك **قلت** الابتلاء على نوعين ابتلاء الخواص  
وابتلاء العوام اما ابتلاء العوام فيحصل في المشكل والخفي وغير ذلك واما ابتلاء الخواص  
فلا يحصل الا به فافهمه فقد القاه اليك خاطري الهاجم الله عز وجل كذا نقلته من المشاغل  
شرح البردوي في الاصول للامام الاتقاني رحمه الله وقد صرح به جماعة من ائمة اعلام الدين  
كذكر الشيخ الامام شمس الدين محمد بن اوكاس الخفي حيث قال في تذكرته ومن خطه نقلت ما نصه  
صورة فيتاوردت من نابلس نقلت من خط الشيخ عبد المحب المحدث الحسيني قال نقلتها حرفا  
بحرف وهي ما تقول السادة العلماء ائمة الدين رضي الله عنهم اجمعين في قول الله عز وجل الرحمن  
على العرش استوى وقوله تعالى ويسبي وجهه ربك ذو الجلال والاكرام وقوله تعالى والارض  
جميعا قبضته يوم القيمة والسموات مطويات بيمينه وقوله صلى الله عليه وسلم اذا تكلم الله  
بالوحي سمع صوته اهل السما واذا كان يوم القيمة بنا دهم بصوت سمعه من بعد  
سمعه من قرب وفي قوله عليه السلام ربنا الذي في السما وقوله صلى الله عليه وسلم لم ينزل  
ربنا في كل ليلة الى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الاخر والى غير ذلك من الاحاديث  
التي جات في صفات الباري سبحانه وتعالى والآيات التي جات في كتاب الله العزيز **وقال**  
قائل انا اعتقد في ذلك كله انه حق واؤمن به على ما اراد الله تعالى ومرارا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وانني عنه سبحانه وتعالى التشبيه بخلقه وانه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ولا  
انا اول من ذلك شيئا بل كله الى علم الله تعالى وتقديره فهل يكون هذا الاعتقاد صحيحا  
ام غير صحيح افقونا ما جاورين **صورة** جواب هذا الاعتقاد صحيح لا القياس فيه والله اعلم  
وكتبه عبد العزيز بن عبد الله **وصورة** جواب آخر هذا الاعتقاد صحيح وعليه طاعة الله  
وصالحوها والله تعالى اعلم وكتبه ابن الصلاح **وصورة** جواب آخر هذا هو الحق فابعد  
الا الضلال والله اعلم وكتبه عبد الرحمن بن عبد المنعم المقدسي **صورة** جواب آخر  
نص الطحاوي على هذا ونقله عن ابي حنيفة وصاحبيه رضي الله عنهم وهو الحق وكتبه محمد بن



**صورة** جواب الداعي الجواب وبالله التوفيق كل ما ذكر من ذلك محمول على ما يليق بحل  
 الله تعالى وتقدس من غير تاويل ولا تكيف ولا تمثيل ولا تشبيه هذه عقيدة اهل الحق  
 وعلمها مضي السلف والله تعالى اعلم وكتبه محمد الداعي **صورة** جواب آخر اذا اعتقد ان  
 التشبيه غير مراد كفاه ذلك ولم يلزمه تاويل وكتبه محمد الداعي **صورة** جواب آخر  
 لقاضي عن الاعتقاد صحيح عليه احياء عليه اموت وعليه ان شاء الله والله اعلم  
 وكتبه محمد بن موسى بن محمد بن جعفر **صورة** جواب آخر لاداعي الله ولي الاعانة هذا هو  
 الاعتقاد الحق الذي يسلم معتقده وعليه درج سلف هذه الامة وامر وامر ادركم يلزم  
 وحذر وامر خلاص وعليه يحيى وغوث ان شاء الله وكتبه محمد الداعي **صورة** جواب  
 آخر للحقوقي نعم هذا الاعتقاد الحق الذي تلى الله تعالى به ان شاء الله والله اعلم وكتبه محمد الداعي  
 والله الموفق انتهى ما وقف عليه من تذكر الامام شمس الدين محمد بن اركا من الحقوقي من  
 تذكرته **وقال** الامام الاتقاني في شرح البرزوي ايضا مانعه قوله والعلم نوعان  
 علم التوحيد والصفات وعلم الشرايع والاحكام **اعلم** اوله ان العلم هل يجوز تعريفه  
 ام لا فقال بعضهم لا يجوز منهم امام الحرمين والغزالي وغير الدين الرازي فقال امام الحرمين  
 والغزالي لا يحسنه قالوا اذا استلنا عن حد راحة المسك وطعم العسل عجزنا عنه  
 وهذا لان العلم صريح من وضعه بضم عن معناه ولا عبارة ابي منه وعجزنا عن التجريد  
 لا يدل على جهلنا بنفس العلم **وقال** محمد بن الرازي لا يجد لانه ضروري لان كل احد  
 يعلم وجود نفسه بالضرورة فجزء الضروري ضروري لان العلم من حيث هو جزئي هذا  
 العلم لان مطلق العلم جزئي العلم الخاص كان تصور العلم ضروريا غنيا عن التعريف  
 جوابه لا نسلم وهذا انما يلزم اذا كانت تصورات اخرى القضية الضرورية ضرورية  
 لانه يجوز ان تكون نظرية **وله وجه آخر** وهو ان عين العلم يعلم به فلو عرف غيره  
 يلزم الدور وجوابه لا نسلم الدور لان جهة توقف غير العلم عليه من حيث انه  
 ادراك له وتوقفه على غيره لا من جهة ان ذلك الغير ادراك له بل من جهة انه صفة  
 متميزة له عما سواه **وقال** بعضهم يجوز تعريفه واختلفوا فلا شاعرة فيه ست عبارة

فقد علم قولهم هل يجوز تعريف العلم

الاولى قول في الحسن الاشهر العلم ما يكون الذات به علما وادناه تعريفه الشئ بما  
 يتعرف به فاننا اذا استلنا عن العلم يقال ما يكون الذات به علما فاذا استلنا عن العلم يقال  
 من قام به العلم ليل يحصل العرض المطلوب من التحديد وهو التعريف وتكلف بعضهم  
 الجواب عنه فقال السائل عن الحدود لا يتعرف الا عن خاصية الحدود وفيما اسأل عن الحد  
 بحث عن تلك الخاصة فاذا ذكر الحد بالفاظ مشعرة بالخاصية منفيها كان ايتا بالمقتضى  
 المطلوب من الحدود **وقد** اشار في الحد الى تلك الخاصة لان صيرورة الذات علما من  
 خاصية العلم لانه يلزمه وجود او عدمه وحسن نسبتته اليه دون غيره فصار الحد  
 مطابقا للعرض لا مخالفا والجملة الثانية قول في القاسم الاسكافي في العلم ما يعلم به  
 ووجه رده كالا ولا بيان فيه **والعبارة الثالثة** ما قال ابو بكر بن فورك العلم  
 صفة يتأق للمتعصب بها اتيان الفعل واحكامه ورد بان هذا التحديد لا يطرد  
 لان العلم بالله تعالى وبصفات وبالمستحيلات علم مع انه لا يتأق به اتيان الفعل  
 واحكامه **ورابعها** قول بعضهم بيان المعلوم على ماهو به او درك المعلوم على ماهو  
 يروي ذلك عن ابي اسحق الاسفراي في فكان لفظ البينين مشعرا باستفتاح علم بعد  
 سبق استبهاهم فيخرج غير علم الباري تعالى ولان البينين مشترك يقال بينت  
 الامر وبينين لي واللفظ المشترك ينافي الغرض المطلوب من التحديد لا التباسه  
 وهو البينان وكذا لفظ الدرك يقال ادركه اذا احاط به وادركه اذا الحق به  
 وادركه اذا فهمه وادركت الثمار اذا انضجت والله تعالى يعلم ولا يدرك لان الادراك  
 عبارة عن الاحاطة بحدود الشئ ومعانيه فكان الحد فاسدا **وخامسها**  
 قول بعضهم بالاحاطة بالمعلوم ورد بان الباري تعالى معلوم ولا يحاط به اذ  
 الاحاطة مشعرة بالانطواء والاحاطة **وسادسها** قول القاضي ابي بكر بن محمد  
 بن الخطيب لبا قلاني العلم معرفة المعلوم على ماهو به ورد بان العلم اذا كان  
 عبارة عن المعرفة كان العالم عارفا وسمى الله تعالى علما ولا يسمى عارفا بالاجماع  
 ولا يلتفت الى قول الكرامية ان الله تعالى يوصف بانه عارف لا اتحاد العلم والمعرفة

ك



لان ذلك خرق للإجماع ولان المعرفة اسم للعلم المستحدث يقال عرفت فلانا اي  
استحدثت به علما وقيل المعرفة اسم لاكتشاف شيء بعد لبس وتوهم وهذا متنع في حق  
الله تعالى استدلالا بقول زهير رحمه الله: وقفت بها من بعد عشرين حجة: **فلا**  
**فلا** ناعرفت الدار بعد توهم: ولان المعرفة خلاف العلم في اللغة لانها تنقد الى  
منقول واحد بخلاف العلم واما المعترف فقد اختلفوا فقال ابو قاسم السلمي المعروف  
بالكعبي العلم اعتقاد الشيء على ما هو به ورتبة باعتقاد المقلد الذي اعتقد حدوث  
العالم وقدم الصانع ووجدانته وصحة الرسالة فان هذا الاعتقاد اعتقاد  
الشيء على ما هو به لان ما اعتقد كما اعتقد مع انه ليس بعلم لان العلم المستحدث  
اما ان يكون ضروريا كما لعلم الثابت بالحواس الخمس والثابت بالبداهة كالعلم بامكان  
وجود جسم واحد في مكانين وكون الشيء اعظم من جزئه واستدلالا بالعلم بحدوث  
العالم وثبوت الصانع ولا استدلالا بالمقلد وليس علم بهن الاشياء بضروري **قال**  
ابوهاشم روميا للتخلص عن هذا الاشكال العلم اعتقاد الشيء على ما هو به مع كون  
النفوس المتعققة فصل سعيه لان المقلد اسكن نفسا واربط جاشا على ما اعتقد  
من الظن في الادلة فان من يبنى عقيدته على دليل فانه يعرفه عند اعتراض الشبهة  
عليه وينظر فيها ويتمكن اما المقلد فانه لا يلتفت لذلك ويقطع ببطلان في اول  
الوهلة ويقصد اهلاك من يروم تشكيكه وارادته معتقده ولهذا يجد كثير من  
المتكلمين يرجعون عن عقايدهم في آخر اعمارهم لشبهة تعرض عليهم وقل ما تجد مثل  
ذلك في المقلدين فظهر بهذا بطلان قولهم ان المقلد غير ساكن النفس **وزعم** ابو  
ابو علي الليثاني انه اعتقاد الشيء على ما هو به عن ضرورة او عن دليل ويراد بهذا منع دخول  
اعتقاد المقلد تحته ورد بان حدم مقسم والتحديد والتقسيم متغايران وصفاء وطرا  
فلا يجوز استعمال احد مما مقام الاخر فاطلاق بيان انه حدم مقسم انه قال اعتقاد  
الشيء على ما هو به عن ضرورة او عن دليل يوكفه محرفا فلم يبق جامعا ولا مانعا لان  
علما ما لا يكون ضروريا واستدلالا ومتى دخل الضروري فيه خرج من الاستدلال

ومتى دخل الاستدلال في خروج الضروري فلا يكون جامعا مانعا في محل الحدوث  
الحدود الثلاثة بالعلم باستحالة المستحيلات كالعلم باستحالة الشريك والصلابة  
والاولاد للباري اذ ذاك ليس بشيء بالاتفاق ولان اسم الشيء عند من يقع على معدوم  
جائز الوجود لا على المستحيل كما نقل الشيخ ابو المعين النسي في تبصرة المادلة ولان العلم  
لو كان اعتقادا لكان العالم معتقدا والله تعالى سمي علما ولا يسمى معتقدا **وعن** الحسين  
في حده الاعتقاد المقتضى لسكون النفس على ان ما اعتقد كما اعتقد وخالفهم بترك  
ذكر الشيء لان المعدوم ليس بشيء عنده كما هو من هاهنا هل السنة فلو ذكر الشيء يخرج  
المعدوم من ان يكون معلوما وحدا لقاضي ابو زيد في اخره التقوم العلم برؤية  
القلب المنظور فيه واراد به العلم بالحادث فلم يبق حجة جامعا **وقال** ابو منصور  
المازني العلم صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هي به **قال** الشيخ ابو المعين وهو حده  
صحيح بطرحه وينعكس ولا يرد عليه شيء من هذه الاعتراضات وانما اختار لفظ المذكور  
ليعم الموجود والمعدوم جميعا ولم يذكر المعلوم لانه مثل العلم في الاجمال **ثم ان الذين**  
**لم** يجوزوا تحديد العلم بنوعه بالتقسيم فقالوا ان حكم الذهن باحر على امر اما ان يكون  
جائزا او لا فان كان جائزا فاما ان يكون موجبا ولا يكون فان كان جائزا فلما  
ان يكون لموجب فالموجب اما ان يكون حسيا او عقليا او حكما منها فان كان حسيا  
فهو العلم الحاصل من الحواس الخمس ويقرب منه العلم بالامور الوجدانية كالا لمر  
واللذة **وان كان** عقليا فاما ان يكون الموجب مجرد تصور ظن في القضية او لا يبد  
من شيء آخر من القضايا فالاول هو البديهيات والثاني النظريات وان كان للرب  
مركبا من الحس والعقل فاما ان يكون من السمع فهو المتواتر او في مسائر الحواس العقل  
وهو التجريبات والحدسيات **واما** الذي لا يكون موجبا فهو اعتقاد المقلد **واما**  
الجازم غير المطابق فهو الجهل واما الذي لا يكون جازما فهو التردد بين الطرفين  
فان كان على السرية فهو الشك والا فالراجح ظن والمرجوح وهم هذا كله من الشامل  
في الاصول شرح الردوي الامام الاتقا في رحمه الله **فاذا علمنا** ان هذه الجملة جيتنا



الى الكلام على الالفاظ التي ظاهرها يشعر بالكفر وبيان الاحكام فيها فانها مهمة  
يجب لتبيين عليها والاصفا اليها **فقول** وبالله التوفيق والهداية الى اقوم طريق  
**قال** في فصول العبادي ما نصه ذكر في الذخير ان تعليم صفة الايمان للناس وبيان  
خصايص مذهب اهل السنة والجماعة من اهم الامور والسلف فيه تصانيف مختصة  
**ومختصره ان يقول** ما امرني الله تعالى به قبلته وما نهاي عن انتهيت فاذا  
اعتقد ذلك بقلبه واقر بلسانه كان ايمانه صحيحا وكان مؤمنا بالكتاب ثم ما يكون  
كفرا بالاتفاق يوجب جباط العمل ويلزم اعادة الحج ان كان قد حج ويكون طهرا  
مع امراته زنا وما كان في كونه كفر الاختلاف فان قايله يوم يتجديد النكاح والتوبة  
والرجوع عن ذلك احتياطا وما كان خطا من الالفاظ لا يوجب كفرا قايله تعالى  
على حاله ولا يؤمر بتجديد النكاح ولكن يؤمر بالاستغفار والرجوع عن ذلك ثم **قال**  
في الفصول والفتاوى الظهيرية وغيرهما من كتب المذهب المعتمدة انه اذا كان في  
المسئلة وجه تورد الى الكفر ووجه واحد يورد الى عدم الكفر فعلى المفتي ان يميل  
وينتهي بالوجه الذي لا يورد الى الكفر بحسب الظن بالمسلم **وقد صرح** عن امامنا الاعظم  
ابي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي سكنه الله فسيح الجنان انه قال لا يخرج احد من  
الايمان الا من الباب الذي دخل منه قالوا وهو يدخله شهادته ان لا اله الا الله  
فلا يخرج منه الا بمحذوها وذلك اما صريحا وهو ظاهر او دلالة كان يرتكب شيئا  
من الاشياء يكون فيه استخفافا واستهتارا بالدين فيحسد بكفر بذلك ويترتب على هذه  
القاعدة فروع يطول ذكرها وتعدادها وهذا المعيار اضبط في هذا المحل حيث  
كان كذلك فلا بأس بذكر شي من القواعد الدالة على ذلك من كتب المذهب فقد قالوا في  
الاصول الاصل بقاء ما كان على ما كان حتى يظهر خلافه وان اليقين لا يزول بالشك  
وبنوا على ذلك فروعا كثيرة يترتب عليها احكام حجة ولا شك ولا ريب ان الذي في الشيء  
من هذه الالفاظ كان ايمانه ثابت قبل ذلك **فان** انما يوجب طعنا في الدين من استهتار  
او استخفاف من قول او فعل كان ذلك نقضا لذلك الايمان واجرى على اصحاب الاحكام

المؤمنين فان تاب والا قتل المرد والافغير رعا ذلك بما يليق بحاله **وقد ذكر**  
فروعا تدل على ذلك **فمنها** ما قيل ان انكر احد فرضية الصلوة بغير طهارة بجامع الحدث  
او في التوب والمكان الجنتين ما حكم ذلك قلت اما الاول فقد اختلفوا في كفره فمن  
صرح فيه بالكفر الشيخ الامام طهري الدين المرعشي في باب قضاء الغوايت حيث قال  
لو صلى بغير طهارة يكفر على الصحيح ومن صرح بعدم الكفر الشيخ الامام ابو العالي  
بن عمر الحنفي حيث قال في كتاب النجاة من الكفر اذ صلى بغير طهارة وذكر الفقيه ابو الليث  
في الفتاوى انه لا يكفر وذكر شمس الائمة الحلواني في الجامع في كتاب الصلوة من باب صلوة  
المريض انه لا يكفر وهو الاصح انتهى **قلت** ولو فرض عدم الصحيح في مقابلة الصحيح كنبينا  
حجة في عدم التكفير لما تقرر في غير موضع ان المسائل الخلافية لا يكفر فيها لان القول الثاني  
المقابل للاول اوردت شبهة في عدم الكفر وهذا مما لا نزاع لاحد فيه وصحوا ايضا  
بان فاقد الطهريين يصلي تشبها بالمصلين لاجل حرمه الوقت عند ابي يوسف والشافعي  
ورواية عن محمد وعنده ابي حنيفة ومحمد في المشهور عنه انه لا يصلي كما قال ابو حنيفة حيث  
كان كذلك فلا يحكم باكفاره من حصل منه ذلك لشبهه للخلاف ويشهد لما اصلناه وخرجه  
في هذه المقدمة ما صرح به الشيخ الامام العلامة الشيخ كال الدين بن الهمام في شرح  
الهداية حيث قال عند قول المصنف في استقبال القبلة لقوله تعالى فوالا وجهكم شطر  
اي ثبت الافتراض اما لزوم الكفار بترك التوجه عمدا على قول ابي حنيفة فللزوم الكفر  
او الاستخفافا فليس حكم الغرض لزوم الكفر بتركه بل بمحذوه وكذا الصلوة بغير طهارة  
وكذا في التوب الجنتين وقال ايضا في محل آخر منه في باب الغوايت ترك الصلوة عمدا فلا  
يضرب ولا يحبس حتى يصلها ولا يقتل الا اذا استخف ومجذوبها انتهى **وقال الامام**  
قاضي خان في الفتاوى في باب ما يكون كفرا ولو صلى بغير طهارة عمدا قال الصدر الشهيد  
حسام الدين يكون كفرا وفي الصلوة الى غير القبلة لا يكون كفرا **وقال** شمس الائمة السرخسي  
الصلوة بغير طهارة معصية وليقتل ككفر **وقال** شمس الائمة الحلواني يكون كفرا عند  
اكثر المشايخ وكذا روى عن ابي حنيفة وابي يوسف في النوادر وقال في ظاهر الرواية



لا يكون كفرا **قال** رضي الله عنه وانما اختلفوا اذا لم يكن على وجه الاستخفاف  
 فان كان على وجه الاستخفاف بالدين ينبغي ان يكون كفرا عند الكل انتهى **قلت** وحصل  
 هذا البحث كله على ما مرانه في ظاهر الرواية عن ائمتنا الثلاثة لا يكفر في شيء من هذه  
 الاحكام المتقدمة الا اذا كان على وجه الاستخفاف بالدين والا فلا وفي رواية  
 النوادر يكفر مطلقا والقاعدة المذهبية ان العمل والفتوى على ظاهر الرواية  
 لا على رواية النوادر ولا يعدل عن ذلك الا لضرورة تقتضيه فيثبت يحصل  
 برواية النوادر **وقال** في الحاشية شرح الهداية بعد ان اورد سؤال الاجابا  
 في كتاب الطهارة ما نصه فان قلت اليس انه قد تقدم ان طهارة المكان ثبت  
 بدلالة قوله تعالى وشابك فطهر والناظر بدلالة النص كالناظر بالعبارة في كونه  
 قطعيا حتى ثبت للحدود والكفارات بدلالة النص فوجبان لا يجوز الصلوة عليهما  
 اي على الارض التي تبخت وجفت كما لا يجوز التيمم بها **اجيب** بان الآية ظنية  
 لان المفسرين اختلفوا في تفسيره فقيل المراد تطهير الثوب وقيل تصديره يمنع من  
 التكبر والخيلا فان العرب كانوا يحرون اذ يالهم تكبرا وقيل المراد تطهير النفس  
 عن المعاييب والاخلاق الرديئة واذا كان كذلك كانت ظنية للدلالة ولهذا  
 لم يكفر من انكر اشترط طهارة الثوب وهو عطا فتكون الدلالة هناك كذلك  
 انتهى **وقال** في الفتاوى السراجية في الكلام على الفاظ الكفر ما نصه لحسام  
 الدين رحمه الله عن ابي جعفر الطحاوي لا يخرج الرجل من الايمان الا بمحذ ما  
 ادخله فيه **وكان** السيد الامام الاجل ناصر الدين رحمه الله يقول ما يتقرر بان  
 رده حكم بها وما يشك من انه ردة لا يثبت لان الثابت لا يزول بالشك مع ان الاسلام  
 يعلى ولا يعلى فيبلغى للعالم اذا رفع اليه مثل هذا ان لا يبادر بكفاره اهل الاسلام  
 مع انه يقضى بصحة الاسلام تحت ظل السيوف **وقال** في الفتاوى الصغرى  
 في باب الفاظ الكفر ما نصه واختار الصدر الشهيد في الوقعات انه يكفر بالصلوة  
 بغير طهارة عمدا ولا يكفر بالصلوة الى غير القبلة عمدا **وقال** استاذنا انما يكفر

بالصلوة بغير طهارة اذا فعل ذلك استخفا او على اعتبار الخفية وذكر الشري  
 مسألة الغيبة بالصلوة في حجة الى حيفه ان الصلوة بغير طهارة معصية ولم يقل  
 كفرا هذا يؤيد ما قاله استاده وذكر شمس الائمة الحلواني في اخر الباب من نوافل الصلوة  
 ان من صلى عمدا بغير طهارة يكفر عند اكثر مشايخنا وهو مروي عن ابي حنيفة وروي  
 في النوادر وفي ظاهر الرواية لا يكفر انتهى **وقال** في شرح العقايد للشيخ الامام الحلي  
 الهام الشيخ سعد الدين التفتازاني في موضعين منه بان هذه الالفاظ التي طاهرها  
 كفرا شرطها ان تكون مذكورة على وجه الاستخفاف حتى يحكم بكفر قائمها اما بدون ذلك  
 فلا قال هناك قال لان هذا من امارات التكذيب وعلى هذه الاصول يتفرع ما ذكر  
 من الفتاوى ومن انه اذا اعتقد الحرام حلالا فان كانت حرمة لغيره وقد ثبت بدليل  
 قطعي يكفر والا فلا بان تكون حرمة لغيره او ثبت بدليل قطعي وبعضهم لم يفرق  
 بين الحرام لغيره ولغيره فقالوا من استحل حراما وقد علم في دين النبي صلى الله عليه وسلم  
 حرمة ككناح ذوى الحارم او شرب الخمر او اكل ميتة او لحم خنزير من غير ضرورة  
 فكافرو ومن استحل شرب النبيذ الى ان يسكر كفرا اما لوقا الحرام هذا حلال  
 لزويج السلعة او يحكم الجمل لا يكفر ولو تم ان لا يكون الحرام اما ولا يكون صوم <sup>مضا</sup>  
 فرضا لما يشق عليه لا يكفر بخلاف ما اذا اعتنى ان لا يحرم الزنا او قتل النفس بغير حق  
 فانه يكفر لان حرمة هذا ثابتة في جميع الاديان موافقة للحكمة ومن اراد الخروج  
 عن الحكمة فقد اراد ان يحكم الله بما ليس من حكمه وهذا جهل منه بربه **ذكر** الامام  
 السرخسي في كتاب الحيض انه لو استحل وطئ امراته الحائض يكفر وفي النوادر عن محمد  
 انه لا يكفر وهو الصحيح وفي استحلال اللواط بامرانه لا يكفر وهو الصحيح ومن <sup>صف</sup>  
 الله تعالى بالليليق به او سخر باسم من سماه او بامر من امره او انكر وعلا او وعيد يكفر  
 وكذا اذا اتحن ان لا يكون بنى من الانبياء على قصد استخفاف او عداوة وكذا الرخوة  
 على جهة الرضا فمن تكلم بالكفر وقد اجلس على مكان مرتفع وحوله جماعة يسألون  
 مسائل ويضحكون ويضربونه بالوسائد يكفر ون جميعا وكذا لو امر رجلا ان



يكفر بالله او عزم على ان يامر بالكفر وكذا لو افتى لامرأة بالكفر لثنتين من زوجها  
 وكذا لو قال عند شرب الخمر او الزنا بسم الله وكذا الوصل الى غير القبلة او بطلانها  
 متعمدا يكفر وان واقف ذلك القبلة وكذا لو اطلق كلمة الكفر مستخفا فالا اعتقاد الى  
 غير ذلك من الفروع انتهى وقال قبل هذا عند قول المصنف والايان في اللغة من المصدق  
 الى اخره ما مضى وبالحيلة المعنى الذي يعبر عنه بالفارسية بكربدون وهو معنى التصديق  
 المقابل للتصور حيث قال في اوائل علم المس اذا علم اما تصور واما تصديق صح  
 بذلك رئيسهم ابن سينا فلو حصل هذا لبعض الكفار كان اطلاق اسم الكافر عليه من جهة  
 ان عليه شيئا من امارات التكذيب والافتراء ان اذ فرضا ان احد اصدق بجميع ما جا  
 به النبي صلى الله عليه وسلم واقرب وعمل به ومع ذلك شذ الزنا بالاختيار او بحمل النظم  
 بالاختيار او هدم المسجد بالاختيار يجعله كافرا لما الله عليه السلام جمل ذلك علامة  
 للتكذيب والافتراء وتحقيق هذا المقام على ما ذكرت يسهل لك الى حل كثير من الاشكا  
 الواردة في مسئلة الايمان انتهى **قلت** وهو جدير ان يكتب بماء العيون لان كل الجسد  
 المكفون حيث يسلم صاحبه من الشك والظنون وتما يناسب هذا المقام لنيل المرام  
 ايضا ما قاله في شرح المسألة للشيخ الامام المحقق كالدين بن ابي شريف تليد الشيخ  
 الامام العلامة ابو القهامة الشيخ كال الدين والدين بن الهمام رحمه الله تعالى  
 عند قول المصنف في المتن **ولا اعتبار التعظيم المتأني في الاستحقاق المذكور**  
**كفر الحفية** اي حكموا بالكفر بالفاظ كثيرة وافعال تصدر من المهملين الذين  
 يحيزون هتاك حرمات دينه **لذلك** اي لانه تلك الالفاظ والافعال  
 على الاستخفاف بالدين كالصلوة بلا وضوء عمدا بل قد حكموا بالكفر بالمواطبة  
 على ترك سنة استخفا فاسببها انما فعلها النبي صلى الله عليه وسلم زيادة  
 او استبقاها بالجر عطف على المواظبة اي بل قد كفر الحفية من استفجع سنة كمن  
 استفجع من انسان آخر بعض العمامة تحت حلقه او استفجع منه احسا  
 بشار به انتهى وتما يناسب هذا المقام لنيل المرام مسئلة ترك الصلوة

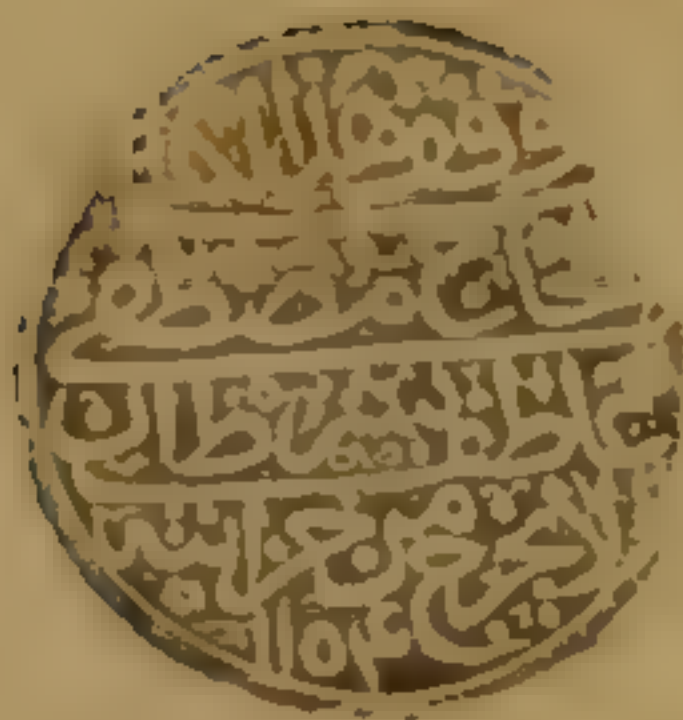
وما يتعلق بها من الاحكام على التمام فنقول وبالله التوفيق هذه ايضا مسئلة  
 مهمة وهي من اصول الدين واركانه التي بنى الاسلام عليها والحامل الفقير على ذلك  
 الى اخبرت بان بعض اخوان هذا الزمان يدعون محبة الله ويقولون اذا وصل  
 العبد في المحبة الى هذه المرتبة سقط عنه التكليف فاخذني ذلك غير مرة على  
 الدين المستقيم فاجبت ان اجمع في ذلك هذه الاوراق لمن صنف وقتها وراق  
 واستعين على ذلك بمعونة الملك الخلاق فقلت في جواب ذلك ان ما ذكر عن  
 الرجل المذكور فهو كافر بالرب الغفور فيجب عليه تجديد الاسلام وقد حبط  
 ما عمله من القربات اذ دعواه ذلك هوس وسواس اخذ عن شيخنا اللعين البليس  
 الخناس الذي يوسوس في صدور الناس وليس له في ذلك اصل يعتمد عليه  
 ولا اساس ولا شك ولا ريب ان العبد انما يصل الى مولاه ويتقرب اليه باحب مما  
 افترض عليه كما صرح به في الحديث الصحيح لم يتقرب الى عبدي باحب مما افترضه عليه  
**ومن** مذهب اهل السنة والجماعة ان العبد وان علت رتبته في المحبة والقرب  
 لا يصل الى مقام يسقط عنه التكليف اصلا اذ لو كان كذلك لكان الانبياء والمرسلين  
 كافة احرار هذا المقام من غيرهم ومع هذا لم يسقط عنهم التكليف **وفي شرح**  
 العقايد للشيخ الامام سعد الدين التفتازاني عند قول المصنف ولا يصل العبد  
 مادام عاقلا بالغيا الى حديث يسقط عنه الامر والنهي لعدم الخطابة لو ارد  
 في التكليف واجماع المجتهدين على ذلك **وذهب** الاباحيون ان العبد اذا بلغ غاية  
 المحبة وصفي قلبه واختار الايمان على الكفر من غير نفاق سقط عنه الامر والنهي  
 ولا يدخله الله النار بارتكاب الكبائر وبعضهم الى انه يسقط عنه العبادات والظا  
 وتكون عبادته تغفلا وهذا كفر او ضلال فان اكمل الناس في المحبة والايمان هم  
 الانبياء خصوصا جيب الله مع ان التكليف في حقهم اتم واكمل واما قول المصنف  
 عليه وسلم اذا احب الله عبدا لم يضرب ذنبه معناه انه عصمه من الذنوب فلم يلحقه  
 ضررها انتهى **قلت** ويؤيد ذلك ما صرح به الشيخ الامام ابن امير حاج الملقبي

شرح



١٨١  
 تليد الشيخ الامام كمال الدين بن الهمام في شرح منية المصلي حيث قال وعنه عليه السلام  
 انه قال الصلوة عماد الدين فمن اقامها فقد اقام الدين ومن تركها فقد هدم الدين  
 وقوله صلى الله عليه وسلم الفرق بين العبد وبين الكافر ترك الصلوة وفي نسخة  
 الفرق بين المسلم وبين الكافر ترك الصلوة والمعنى في الكل واحد وفي صحيح مسلم  
 بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلوة وفي كتاب الصلوة لمحمد بن نصر  
 بين العبد والكفر والشرك ترك الصلوة فاذا تركها فقد اشرك وفيها ايضا بين العبد  
 والكفر ترك الصلوة وفي مسند احمد ليس بين العبد والكفر ترك الصلوة وفي سنن  
 النسائي ليس بين العبد وبين الكفر الا ترك الصلوة والاحاديث التي تدور على هذا  
 المعنى كثيرة **ثم قال** بعد هذا اما منتهى لقوله ترك الصلوة عماد الدين جليل  
 وجوبها بل كسلا لتعللها حتى خرج الوقت هل يكفر كما هو ظاهر الاحاديث الماضية  
 ام لا **فقال** الحافظ زكي الدين عبد العظيم المنذري رحمه الله قد ذهب جماعة من  
 الصحابة رضي الله عنهم ومن تبعهم الى تكفير من ترك الصلوة متعمدا تركها حتى خرج  
 جميع وقتها منهم عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس ومعاذ بن  
 جبل وجابر بن عبد الله وابو الدرداء ومن غير الصحابة احمد بن حنبل واسحق بن ابراهيم  
 وعبد الله بن المبارك والنخعي والحكم بن عيسى وابو النخعي وابو داود الطيالسي  
 وزهير بن عوف انتهى واخرج الترمذي والحاكم باسناده ذكر انه صحيح على شرطهما  
 عن ابي هريرة قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرون شيئا من  
 الاعمال تركه كفر غير الصلوة وذهب الجمهور منهم اصحابنا وماك والشافعي  
 واحمد في رواية الى انه لا يكفر ثم اختلفوا في انه هل يقتل بسبب هذا الترك فقال  
 الائمة الثلاثة نعم على ما فيه من اختلاف وتفصيل سنذكرها ثم هل يكون حدا او كفرا  
 فالمشهور من مذهب مالك وبه قال الشافعي انه حد وكذا عن احمد في هذه الرواية  
 الموافقة للجمهور من عدم التكفير وقال في الرواية المكفرة انه يقتل كمن اراد مني المختارة  
 عند جمهور اصحابنا على ما ذكر ابن هبيرة واذا قتل يقتل بضرب عنقه بالسيف عند مالك

واحد وفي الصحيح عند الشافعي **وقال** بعض المالكية والشافعية نحر بالسيف  
 او جردن غنسا حتى يصلي او يموت ثم اذا مات غسل وصلى عليه ودفن في مقابر المسلمين  
 لانه مسلم وقتل لا يغسل ولا يصلي عليه ولا يرفع نعشه ولا يطمر قبره اهانة له باجماع  
 هذا الفرض الذي هو شعار ظاهر من الدين ثم المشهور من مذهب مالك انه يوارى  
 تارك الصلوة بها في اخر الوقت الضروري لا الاختياري فاذا امتنع من فعلها  
 وقال لا اصلي بمحله ويضرب ليصلي فان لم يصلي قتل وان امتنع فعلا قولا  
 فظاهر المذهب القتل وقال بعضهم وهو الاقرب لان الواجب هو الترك  
 ولا يتحقق الا بعد ذهاب الوقت وايقاع المسبب قبل سببه محال ثم الوقت  
 الضروري عند دم ما يكون فيه ذوالعذر من حيض ونفاس او صبي او جنون  
 او كراهة من غير كراهة وهو من حين يضيق وقت الاختيار عن صلواته الى  
 مقدار اتمام ركعة وقيل الى الركوع قبل طلوع الشمس في الصحيح وقبل المغرب في  
 العصر وقبل الفجر في العشاء وفي الظهر والعصر معا والمغرب والعشاء معا ولان  
 اصحابنا ان يتيمن وقت العصر مقدار الظهر وركعة فورها ومن وقت العشاء  
 مقدار المغرب وركعة فورها وهذا معزى الى مالك وابن القاسم واصبغ اكثر  
 اصحابه **وتأينهما** ان يتيمن زيادة ركعة على مقدار الثانية وهو قول الجمهور  
 وابن سلمه وسحنون والصحيح عند الشافعية قتله بترك صلوة واحدة بشرط  
 اخراجها عن وقت الضرورة وهو الوقت الذي يجمع تلك الصلوة فيه فلا يقتل  
 بترك الظهر حتى تغرب الشمس ولا بالمغرب حتى يطلع الفجر لان الوقت مشترك بين  
 ارباب الاعذار فصار شبهة في تاخير القتل اليه ولم يضتر الرواية فيهم وقت  
 الضرورة وقال انه الموجب قالوا ويستتاب قبل الاقدام على قتله فان تاب  
 وصلى لم يقتل وان لم يصلي قتل واختلفوا في الاستتابة واجبة او مستحبة  
 وظاهر كلام الرافعي والنووي في الروضة الوجوب وصرح النووي في التحقيق  
 الذنب وعلى القول بالوجوب يكفي الاستتابة في الحال في اظهر القولين وقيل يهل





ثلاثة ايام واختلفت الرواية عن احدثي يجب قتل على ثلث روايات الاولى انه متى ترك صلاة واحدة ومضى من وقت الثانية ودعى الى فعلها ولم يصل وهذا اختيار اكثر اصحابه وقرئ ابو اسحق بن مشاقلا منهم بين ان يترك صلاة الى وقت صلاة اخرى لا يجتمع مثل ان يؤخر الغزى الى الظهر والعصر الى المغرب فيقتل وبين ان يترك صلاة الى وقت صلاة اخرى يجتمع معها كالمغرب الى العشاء والظهر الى العصر فلا يقتل **الثانية** اذا ترك تلك صلوات متواليات وتضايق وقت الرابعة ودعى الى فعلها ولم يصل قتل **الثالثة** ان دعى اليها ثلثة ايام فان صلى والا قتل رواها المرادي واختارها اللوثي **وقال** اصحابنا في جماعة منهم الزهري لا يقتل بل يعزر ويحبس حتى يموت ويؤوب وتابعهم المزني واختاره الحافظ ابو الحسن بن الفضل المقدسي ولدا بن دقيق العيد **واستدل لنفسه**  
 ، خمس الذي ترك الصلاة وخابا ، والى معاد اصالحا ومثابا ،  
 ، ان كما يجدها تحسبك انه ، امسى بذلك كما فرام ثابا ،  
 ، او كان يتركها لنوع تكاسل ، غطي على وجه الصواب خابا ،  
 ، فالتا في ومالك رايا له ، ان لم يتب جد الحسام عقابا ،  
 ، وابو حنيفة قال يترك مرة ، مهلا ويحبس مرة ايجابا ،  
 ، والظاهر المشهور من اقواله ، تقزيره زجراله وعقابا ،  
 ، والراي فيه ان يؤديه الامام ، وكل ناديب يراه صوابا ،  
 ، وكيف عنه القتل طول حياته ، حتى يلا في المأب حسابا ،  
 ، فالاصل عصمته الى ان ينقض ، احدى الثلاث الى الهلاك كايا  
 وما شهد لهم ما اشار اليه الناظم من الحديث المتفق عليه لا يجعل دم امرئ مسلم الا باحدى مغان تلك كفر بعد ايمان وزنا بعد احسان وقتل نفس غير حق وما تقدم من حديث عبادة بن الصامت لان نادره لو كفر بالترك لا منع خوله الجنة ولم يدخل تحت المشية لان من يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة

وما استدل به المكفرون من الحديث محمول على جاحد الوجوب جميعا بينه وبين غيره مما يفيد عدم الكفر **وقال** ابن حبان في تاويل هذا الحديث ان الرجل اذا ترك الصلاة ارتقى الى ترك غيرها من الفرائض وادى ذلك الى الجحد فاطلق على البداية اسم النهاية **وقال** الغزالي في الاحياء في قوله صلى الله عليه وسلم من ترك صلاة متعمدا فقد كفر اي قارب ان يخلف من الايمان باخلال عروته وسقوط عاذه كما يقال لن قارب بالبلد انه بلغها ودخلها انتهى **قلت** وما يناسب ذكره في هذا المقام لنيل المرام وما ينفع به الخاص والعام في حكم من سب حراما من الصحابة او سب الله تعالى او نبيا من الانبياء او نقصه او عابه بشئ مما يوجب تنقيصه والكلام على ذلك فنقول وبالله التوفيق والهداية الى اقوم طريق قد قال في شرح المختار للمصنف رحمه الله في فضل الخوارج والبقاة مسلمون قال تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما **وقال** علي رضي الله عنه اخواننا بغوا علينا وكل بدعة مخالف دليل يوجب العمل ظاهرا فهو بدعة وضلال وليس بكفر والتفت الامة على تضليل اهل البدع اجمع وبخطيئتهم وسب احد من الصحابة ونقصه لا يكون كفر الا يضل فان عليا رضي الله عنه لم يكفر بشأته حين لم يقتله انتهى وما ذكره في الخلاصة وغيرها من انه اذا سب الشيخين يكفر فهو قول البعض كمن مع وجد ذلك يقبل توبته اذا تاب عندنا فيكون حرة كفر استتاب منه وقبل توبته ويؤيد ذلك ما صرح به في المحيط البرهاني في باب الخوارج حيث قال في السير الصغير فضل ذكر محمد بن الحسن رحمه الله حديث كثير بن الحضري انه قال دخلت مسجد الكوفة فاذا خمس نفر يستبون عليا وفيهم رجل عليه برنس يقول اعاهد الله لاقتله فتعلقت به وتفرد اصحابه فاقبت به عليا رضي الله عنه فقلت اني سمعت هذا يعاهد الله ليعتلك فقال لا دن ويحك من انت قال اناسوار المنقري فقال حل عن الرجل فقلت احل عنه وقد اعاهد الله ليعتلك فقال لا قتله ولم يقتلني قال فانه قد شتمك قال فاشتمه ان شئت اودع اشتمل هذا الحديث على قواعد



منها ان قتل على لا يكون كفرا اذ لو كان كفرا كان النذر باكفرا كذا النذر بحقيقة  
الكفر ولو كان كفرا لقتله على رضى الله عنه **ومنها** ان فيه دليلا على ان الخوارج  
مسلمون الا من استحل قتله فيكفر الا ترى ان عليا رضى الله عنه لم يكفر الخوارج ولم  
يقتلهم دل عليه قوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا الآية وقال على  
رضي الله عنه اخواننا بغوا علينا **وقال** ابو حنيفة رضى الله عنه لولا على رحمه الله  
لما عرفت السيرة من اهل القبلة اى حكم الخوارج فابو حنيفة واصحابه ما كفروا  
لخوارج وفي تكفير اهل البدع كلام فبعضهم لا يكفر احدا من اهل البدع وبعضهم  
يكفرون البعض وهو ان كل بدعة مخالف دليل يوجب العلم والعمل به قطعاً فبعض  
وكل بدعة مخالف دليل يوجب العلم ويخالف دليل يوجب العمل ظاهر فبعض  
وضلال وليس بكفر **وقد** اعتمد على هذا عامة اهل السنة والجماعة واتفقت الامة  
على تضليل اهل البدع اجمع وتخطيتهم الاجم وهو عبد الله البصري خالف جميع الامة  
وهو قول مردود وباطل وموقوف وهو كفر **ومنها** ان سببه وبفضه لا يكون كفراً  
فان عليا رضى الله عنه لم يكفر ذلك الشاتم ولم يقتله ولكن فضله شامته ومن شتم  
انسانا لا ينبغي للشتم ان يشتمه بحباله وكذا ينبغي ان يرفع الامر الى القاضي حتى يعزوه  
واما امر على رضى الله عنه بشتم شامته لانه كان اماماً وكان له اقامة التقدير بنفسه  
فذلك التقدير الى غيره **ومنها** انه لا يثبت حكم البغي ما لم يتمسوا ويجمعوا وتصير  
لهم منعة الا ترى ان عليا رضى الله عنه قال خلى سبيله **وعن** على رضى الله عنه  
قال في خطبته ان نقاتكم حتى تقاتلونا وقضية ذلك ان الخوارج كانوا يستحلون  
قتل على رضى الله عنه ولعنهم ومن استحل قتل مسلم كفروهم قوم خرجوا يوم الحنين  
فانه لما اشتد القتال بين على ومعاوية قال معاوية لعمر بن العاص هل عندكم من الحل  
والكا بدئى قال نعم ثم امر اصحاب معاوية حتى جعلوا المصاحف على رؤس الرماح  
وقالوا لاصحاب على بيننا وبينكم كتاب الله تعالى فاعملوا به فقال اصحاب على حكم الله  
تعالى وكتابه وتركوا القتال فقال لهم على لا تتركوا القتال ان هن لمكيدة وحيلة فلم يفعلوا

وقالوا كيف نقاتل قومًا يدعوننا الى العمل بكتاب الله وقالوا ان ساعدتنا وال  
لقتلتك فساعدهم على ذلك مكرها فانفقوا على ان يقيموا احكامهم عندهم وحكامهم  
عند معاوية وكان على يعرف انه حيلة وكان لا يرضى بذلك حتى اجتمع اصحابه وقالوا  
لا بد من ان تنفق عليه فوافقتهم على ذلك ضرورة وكرها لا طوعا ورضي فبعث معاوية  
عمر بن العاص وكان من راي على ان يبعث ابن عباس فانه قيل له انك رميت براهية  
يعنى عمر بن العاص فابعث ابن عباس فانه لا يعقد عقدة الاحكام ابن عباس فالى  
اهل اليمن الا ابا موسى الاشعري واتفقوا عليه وعلى في ذلك مكره فلما اجتمعوا نشأوا  
وتدبروا واتفقوا ان يعزوا هذين او يتركوا الامر شورى لتسكن الفتنة ثم قال عمرو  
لاى موسى الاشعري انى اكبر منك سنا فاصعد الى المنبر واعزل عليا عن الامارة  
بصعد فحمد الله تعالى واثني عليه ثم قال ان هذين الفتنة قد طالت والصواب  
ان نعزل عليا ومعاوية ونقتل غيرهما فاخرج خاتمه من اصبعه وقال اخذت عليا  
عن هذا الامر كما اخرجت هذا الخاتم من هذا الاصبع ثم صعد عمر بن العاص المنبر  
فحمد الله تعالى واثني عليه وقال انى ادخلت معاوية في هذا الامر كما ادخلت هذا  
الخاتم في هذا الاصبع فقال ابو موسى العذر العذر فوقع التشويش بين المسلمين  
فقال طائفة من اصحاب رسول الله انا قد اردنا ما بين جعلنا الحكم في ايديهم والله  
تعالى يقول ان الحكم الا لله فسنار جهنا عن ذلك الى الاسلام وقالوا لعل رضى الله  
انك قد ارتدت ايضا حيث تركت حكم الله واخذت بحكم الحكم فتبع عن مبايعتك  
وخرج على على عامدا مصحبا وكان مذهب الخوارج تكفير كل مسلم صغير كانت او كبير  
وكانوا ضالين كافرين من تكفيرهم عليا وتكفيرهم كل مذهب والرضى بحكم الحكيم لم يكن  
كبيرة منه لان الرضا بحكم الحكيم فيما لا ينقض فيه جاز على ان عليا رضى الله عنه  
لم يكن راضيا بذلك بل كان مكرها فيه وعلى كان على الحق لانه خليفه الحق لانه كان من  
جملة من اختاره عمر للخلافة واختاره من بعده من اختاره الخلافة ومعاوية كان  
متاولا وكان من الصحابة فالواجب على كل مسلم ان يعتقد في كل واحد من الصحابة الخير



ونفوض امرهم الى الله تعالى قال تعالى والذين هاجروا من بعدهم الآية انتهى  
**وقال** في شرح العمدة للشيخ الامام الاقشيري عند قول المصنف في متن العمدة ولا يجوز  
تكفير اهل القبلة ما مضى ومن جملة ما يجب قوله انه لا يجوز تكفير اهل القبلة اعم  
من ان يكون سنيا او معتزليا او شيعة او من الخوارج وهو مروي عن ابي حنيفة فانه  
سئل عن الخوارج الحكمه قال لما جاحل الخوارج فقل انكفرهم ام لا فقال ولكن نقالهم  
على ما قالهم الايعة من اهل الخير كعلي بن ابي طالب وعمر بن عبد العزيز وهكذا المروي  
عن الاشعري والشافعي وابي بكر الرازي والدليل عليه من وجهين الاول عقلي والثاني  
نقلي **اما** العقلي لان المسائل التي اختلفت اهل القبلة فيها من ان الله تعالى عالم بالعلم  
عندنا خلافا للمعتزلة وان الله تعالى موجود لا فاعنا خلافا لهم وانه تعالى ليس بمكان  
بمكان وليس بمميز في جهة وغيرها من المسائل الخلافية بين اهل القبلة لو كانت  
معرفه هذه المسائل بكنها شرط لصحة الايمان لكان يجب ان لا يحكم النبي صلى الله  
عليه وسلم بايمان احدا لا بعد ان يسأله عنها كمن الثاني باطل فالمقدم مثلثا  
بيان الملازمة فظاهر لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء الشرط **اما** بطلان  
بيان الثاني فلان النبي صلى الله عليه وسلم حكم بصحة ايمانهم من غير ان يسألهم عن  
هذه المسائل فعلنا ان صحة الايمان لا يتوقف على هذه المسائل واما المتعلق بقوله  
صلى الله عليه وسلم من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا واكل ذبيحتنا فذلك المسلم  
الذي له ذمة الله وذمة رسوله كذا اورده البخاري في الصحيح وهذا صريح في انه  
لا يجوز تكفير اهل القبلة ولتقائل ان يقول لا نسلم ان هذا الحديث ثبت لمطلوب  
واما يكون مثبتا ان لو كان الخبر متواترا وانه غير معلوم ويؤيد ما قلنا من ان  
اهل القبلة مطلقا لا يجوز ما ذكره الفقهاء من انه لا ترد شهادة اهل الاهواء  
الا قول الخطابية فانهم يعتقدون الكذب فالذين كانوا قبل ابي الحسين كذبوا في  
اثبات الصفات وخلق افعال العباد **وكان** الاستاد ابو اسحق يقول لا كفر من كفر في  
وكل مخالف يكفرها فحقن كفرة ولا فلا والمختار انه لا يجوز التكفير مطلقا كما هو محكي

عن ابي حنيفة في الشئ انتهى **وفي** روضة الناطق فان طلب المرتدان يؤجله فانه  
يرجله ثلثة ايام فان طبع في اسلامه استتابه في ثلث جمع بان قال قد ثبت فقال له  
اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله ويقر بما جاء به محمد بن عبد الله ويبرأ من  
الدين الذي يحمله فاذا قال ذلك فقد تاب وان عاد الى الردة ثانيا وطلبنا اجل  
اجله وكذلك ثالثا واما في الرابعة ان استتابه من غير تاجيل كذلك ما زاد على  
الرابعة فان اسلم قبل منه اسلامه وضربه ضربا وجيعا وجبسه ولا يخرج به  
حتى يظهر عليه خشوع التوبة وبعد الرابعة اذا اسلم لا يضرب ولا يجبس ذكر  
ذلك في كتاب الارتداد للحسن بن زياد واختلفت الرواية في قبول توبة المرتدين  
**قال** ابو حنيفة في نوادر المعالي يقتل ولا يستتاب وهو قول ابي يوسف **وقال**  
ابو حنيفة في المجد يقتل توبته والا ولا يصح والساحر لا يقبل توبته واقتله وقال  
ابو يوسف يقتل توبته انتهى ومثله في غير كتاب عندنا على ان قوله تعالى قل للذين  
كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف شامل لكل كافر دخل في ذلك ما نحن بصدد  
ولو صح عن ابي امامنا الاعظم كما تقدم غير مرة انه قال لا يخرج احد من الايمان الا من  
الباب الذي دخل منه قالوا ومعناه انه دخل فيه بشهادة ان لا اله الا الله فلا  
يخرج من ذلك الا بحدها وقواعد المذهب يشهدك ومن المعلوم المقر انما  
كان ثابتا بيقين لا يزول لا بيقين مثله وان اليقين لا يزول بالشك والاصل  
بما ما كان على ما كان حتى يتيقن خلافه ولا يشك ولا يربا ان الايمان كان ثابتا  
قبل هذه الحالة فلا يخرج منها بالشك **ومن** المعلوم المقر ان التوبة تجب قبيلها  
كما هو ثابت في الاحاديث الصحيحة وحيث كان كذلك فيحتاج في هذا المقام لسيل  
المرام زيادة تأكيد على هذا **فقول** وبالله المستعان ذي الفضل والجود والاكبر  
قال الشيخ الامام العلامة الشيخ شهاب الدين ابو الجباس احمد القسطلاني في كتابه  
في كتابه المواهب اللدنية ما مضى في القسم الرابع منه مما اختص به من الفضائل والكرامات  
يعني النبي صلى الله عليه وسلم فانه ان من سببه او انتقصه قتل واختلف هل يحتم قتله



في الحال او يوقف على استنابته وهل الاستنابة واجبة ام لا فذهب المالكية انه  
يقتل حدا لا ردة ولا تقبل توبته ولا عذر له ان ادعى غلطا او سهوا وعبارة شيخهم  
العلامة الشيخ خليل في مختصره وان سب نبيا او ملكا وان عرضا وعباه او قد ذرأ  
استحق بحقه او غير صفته او الحق به نقصا ولو في زيه او خصلته او نقص من  
مرتبه او نور علمه او زعمه او اضاف اليه ما لا يجوز عليه او سب اليه ما لا  
يليق بنفسه على طريق الذم او قيل له بحق رسول الله فلعنه وقال العقوبة قتل  
ولم يستتب حدا الا ان يسلم الكافر وان ظهر انه لم يرد ذمه لجهل وسكرا وهو  
وهذا قد ذكر القاضي عياض في السنن وغيره واستدلوا عليه بالكتاب والسنة  
والإجماع **اما الكتاب** فقوله تعالى ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله  
في الدنيا والاخرة واعدهم عذابا مهينا واللغة من الله تعالى هي الابدان والمعنون  
عن رحمته وجلاله في ويل عقوبته **وقال** القاضي عياض ولو يستوجب اللعن الا  
من هو كافر وحكم الكافر القتل والادى وهو اثر الحقيقة فان زاد كان ضرا  
كما قال الخطابي وغيره واطلاق الادى في حقه تعالى انما هو على سبيل المجاز  
لتعد الحقيقة ويشهد لذلك الحديث لا يجرى الا باجسادكم انكم لم تبلغوا ضرا  
فقتلوا في وهذا بخلاف جانب الرسول فالادى في حقه تعالى وجود رسوله  
كفر بنبهاده هذه الآية لان العذاب للمبين انما يكون للكفار وكن كالعذاب الليم  
**وقال** تعالى قتل باله واياته ورسوله كنتم تستهزون لا تعتذروا قد كفرتم  
بعديا انكم **وقال** القاضي عياض قال اهل التفسير كفرتم بقولكم عن رسول الله  
**واما السنة** فروى ابو داود والترمذي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال من لنا بان الاشرف وفي اخرى ان لكعب بن الاشرف يعني من يتدب اليه ليقبته  
وفي رواية فانه يؤذي الله ورسوله **قال** القاضي عياض ووجه من قتله بغير ذنوب  
دعوه بخلاف غيره من المشركين وعلى ما راه له قول علي ان قتله ليس للاشراك بل للادى  
وحديث مصعب بن سعد عن ابى الدرداء لما كان يوم الفتح امن صلى الله عليه وسلم

الناس الا اربعة نفر ذكرهم فقال واما ابن ابي سرح فاجنبا عند عثمان فدى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس الى البيعة جاء به فوقفه على رسول الله فقال  
يا بني الله يا بع عبد الله فرفع راسه فنظر اليه ثلثا كل ذلك يا بني فبايعه بعد ثلث ثم اقبل  
على اصحابه فقال ما كان بينكم رجل يريد يقيم الى هذا حيث كففت يدي عن بيعته  
فيقتله قالوا ما ندري يا رسول الله ما في نفسك الا او مأت اليه قال انه لا ينبغي لبي  
ان تكون له خائنة الاعين وفيه انه امر بقتل عبد الله بن احطل لان ابن احطل كان  
يقول الشعر يهيج به النبي صلى الله عليه وسلم ويا م جاريتيه ان تغنابه ولذلك  
قتل جاريتيه قالوا فقد ثبت انه يقتل من اذاه ومن ينقصه والحق له وهو خير فيه  
فاختار القتل في بعضهم وعنى عن بعضهم وبعد وفاته تقرر المعرفة بالعفو فبق  
الحكم على العفو في القتل لعدم الاطلاع على العفو وليس لامته بعد ان يسقطوا  
حقه فانه لم يرد عنه الاذن في ذلك **اما الاجماع** فقال القاضي عياض اجمعت الامة  
على قتل مستنقصة من المسلمين وسابه فقال ابن المنذر اجمع عوام اهل العلم ان من سب  
النبي صلى الله عليه وسلم يقتل ومن قال بذلك مالك بن انس والليث واحمد واسحق  
وهو مذهب الشافعي **وقال** الخطابي لا اعلم احدا من المسلمين اختلف في وجوب قتله  
اذا كان مسلما **وقال** محمد بن سحنون اجمع العلماء على ان شاتم النبي صلى الله عليه وسلم  
المنقصر له كافر والدمية جار عليه تجزأ بالله وحكمه عند الامة القتل من شك  
في كفره وعذابه كفر انتهى ومذهب الشافعي ان ذلك ردة يخرج من الاسلام الى الكفر  
فهو مرتد كافر قطع لا نزاع في ذلك عند الجمهور من ائمتنا والمرتد يستتاب فان تاب  
والا قتل ففي استنابته قولان اصحهما وجوبها لانه كان مخوفا بالاسلام ورجع  
له شبهة فينبغي ازالته وقيل يستتب لانه غير معصوم الدم فان قلت بالاول  
صح في الحال ولم يوجب كونه وفي الصحيحين حديث من بدل دينه فاقتلوه وفي  
قولهم ثلثة ايام فان لم يتب واضر رجلا كان او امرأة فقتل وان اسلم صح الا  
وترك لقوله تعالى فان تابوا واقاموا الصلوة الآية **وعن** ابن عباس قال انما اسلم



سب الله او سب احدا من الانبياء فقد كفر برب رسول الله وهو ردة يستتاب فان  
تاب ولا يقتل وايا معا هد سب الله او سب احدا من الانبياء فقد نقص العهد  
**واجيب عما تقدم** من ادلة المالكية فاما قوله تعالى يؤذون الله ورسوله الآية  
فليس فيه الاكفر موزيه عليه السلام اما كونه يقتل بعد التوبة والاسلام فلا  
دلالة فيه اصلا واما ابن اخطا فاما قتل ولم يستتب للكفر والزيادة معه بالادى  
مع ما اجتمع فيه من موجبات القتل وانه اتخذ الاذى ديدا فلا يقاس عليه من  
فطر فطرة وقتلنا بكفر بها وتاب ورجع الى الاسلام فالفرق واضح وكذلك قتل جاز  
فانما جعلت ذلك ديدا مع ما بهما من صفة الكفر **وقد** روى البراء بن عباس عن عتبة  
بن ابي معيط نادى يا معشر قريش ما لي اقتل ببيكم صلى الله عليه وسلم  
وسلم بكفرى وافترائى على رسول الله فذكر له النبي صلى الله عليه وسلم شين في تحتم  
قتله هذا في غاية الظهور واما قول الخطابي لا علم احد من المسلمين اختلف في وقت  
قتله اذا كان مسلما فحمل على التقييد بعدم التوبة **واما** سياق القاضي عياض  
لنفسه الرجل الذي كذب على النبي صلى الله عليه وسلم وانه بعث عليا والزبير ليقتلاه  
فليس يفيد غرضا في هذا المقام لان الظاهر ان هذا كذب فيه افساد وفتنة بين  
المؤمنين لاسيما اذا كان كافرا من محاربي الله ورسوله مع السعي في الارض للفساد  
فيكون محتم القتل والا فليس مطلق الكذب مما يوجب القتل وكذا سياقه حديث  
ابن عباس هجت امرأة ابن حطيمة النبي صلى الله عليه وسلم فقال من لي بها فقال رجل  
من قومها انا يا رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهض فقتلها فاجبر النبي صلى الله عليه  
وسلم بذلك فقال لا تنتح فيها عن ان لا يجزى فيها خلف ولا نزاع فان في هذه  
الحكاية ونظايرها نظرا واضحا لتعيا ما كلف بالحكم عنهم والزيادة فيه وقد قال النبي  
صلى الله عليه وسلم اذا عصمة لاحد من الناس بعدد عوامم الى الاسلام فكل منهم  
يهدر الدم الا من عصمه الله تعالى بالاسلام منهم وان النافع له من الاستدلال ذكر  
من طر اعليه من المسلمين وجهه الازداد بالسب على القول بكونه ردة فرجع الى الاسلام وتاب

هذا

هذا هو محل النزاع وموضع الاستدلال لكل من المنازعين واما ذكر كافر  
اصل بلغته دعوى النبي صلى الله عليه وسلم وامتنع من اجابته وحاربه بيد ولسان  
فلا نزاع في اهدار دمه قطعا لاسيما وقد نقل عن هذه المرأة الكافرة انها كانت  
تعذب وتؤذى النبي صلى الله عليه وسلم وتحرض عليه فانه اجتمع فيها شيان القتل  
اجماعا فقد تبين بما ساقه القاضي عياض ان امره عليه السلام يقتل علة  
انما نقل عن الكفر ولم ينقل انه عليه السلام قتل مسلما سبه وانما كان ذلك من اهل  
الكفر والعياذ بالله ولو قتل فلا يتعلق بكونه حدا لاحتمال ان يكون قتله كفر  
وقد قال تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء <sup>علما</sup>  
ان ما وراء الشرك في حين امكن المغفرة وقد قال تعالى ان الله يغفر الذنوب <sup>جميعا</sup>  
**فان قلت** هذا بالنظر الى ظلم النفس وحقوق العباد لان حقوق الله تعالى  
مبنية على المسامحة وحقوق العباد مبنية على المشاحة وهذا حق النبي صلى الله  
وسلم وليس لاحد ان يسقطه بخلافه هو صلى الله عليه وسلم فان لذلك  
**والجواب** لا بد لنا من نص على ذلك منه عليه السلام كان يقول مثلا من سبني  
فاقتلوه ولا تقبلوا التوبة ولا رجوعا عن سبه فان فعل اتباعه **فراثة**  
من جهة النظر ينبغي الحق حقوق رسول الله صلى الله عليه وسلم بحقوق الله تعالى  
فكان ان حقوق الله تعالى مبنية على المسامحة كذلك حقوقه صلى الله عليه وسلم فانه  
متعلق باخلاص الله تعالى وما عد من خصايصه انه اذا قصده ظالم وجب على  
من حضره ان يبذل نفسه دونه حكاها النووي في زيادات الروضة عن جماعة  
من اصحابنا انتهى **قلت** وحيث كان القول بعدم قبول التوبة على من ذهب  
اليه قايلا للتناول فلا يقتل بذلك مسلم ثابت ايمانه بهذه الشبهة لان هذا  
والمسئلة بجملها ينبوعه القواعد الفقهية والدلائل الشرعية بل المسموع ان اللزوم  
تدبر بالشبهات على ما قرر في موضعه وقد قال سبحانه وتعالى في كتابه العزيز  
ولا تقتلوا النفس التي حرم الله بالحق الى غير ذلك من الايات **وقال** صلى الله عليه وسلم



١٨٨  
 المؤمن بنیان الوفاء ملعون من هدمه والحديث الصحيح لا يحل دم امرئ مسلم  
 الا باحدى معان ثلث الحديث فالاحاديث والايات في هذا المقام كثيرة وكلها  
 صحيحة صريحة في النهي عن هذا الفعل واذا كان الخلاف ثابتا فيمن سب صاحب  
 الخليفة سيد الثقلين فما بالك فيمن سب الخليفين **والقاعلة المقررة** ان الله اذا كان  
 في المسئلة الاعتقادية خلافا يكون ذلك شبهة في دوا الخبر عن من يرتكبها مما يؤ  
 التكفير ولذلك شواهد كثيرة يطول ذكرها لا تحتمل هذه المقدمة بل قالوا ان  
 الآية المأولة يفيد الظن لا اليقين مع انها قطعية الثبوت ومع ذلك لا يكفر  
 من ارتكب ما يخالف ظاهرها وحيث كان كذلك قالوا يجب على المفتي ان يقتضي بالتو  
 الواج من مذهبه وخصوصا في المسائل الاعتقادية وينبغي من العمل والقوى  
 بالقول المبرج **ثم القاعة** في مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة النعمان واحكام  
 رضى الله عنهم ان العمل على ما في ظاهر الرواية عنهم وهو المدون في المتون وشروا  
 كما قرر في موضعه حتى قالوا لا يعمل بما في كتب الفتاوى الموافقة لقواعد المذهب  
 اما اذا وجدنا كتابا من الفتاوى فيه نفل مخالف للقواعد فلا نعتبره ولا يجوز العمل  
 به خصوصا في المسائل الاعتقادية **والباغث** للبعد الضعيف جامع هذه المقدمة  
 ومحررها على ذكر هذه المسئلة ما بلغه ان حادثه وقعت بمصر المحروسة وهي  
 ان تحفا سب الشيعين وقيل انه رافضى وكفر بمقتضى ذلك ثم انه تاب عن ذلك  
 ورجع الى الاسلام فاقى بعض من تحمل مذهب ابي حنيفة رضى الله عنه بكفره وقتله  
 حدا ودم بول توبته واستند في ذلك الى كتاب مجهول ليس له اصل في المذهب بل  
 نقول المذهب كلها دالة على قبول توبة الكافر بعد كفره ولا يسوغ لمسلم يؤمن بالله  
 ورسوله واليوم الآخر ان يسب في قتل مسلم بغير طريق شرعي لغو ذبا لله من الخذلان  
 وخطوئ النفس والسيطان ونحن مقلدون ومتبعون ان شاء الله تعالى لا مبتدعون  
 وسبيل هذا المفتي الذي ارتكب هذه البلية ان يحجر عليه عندنا وذلك لان ضرره  
 عام كما صحت حوايه في كتب المذهب فقد قال في شرح الكنتي وعينه حتى لو كان في دفع

فيمن سب الخليفين  
 فيمن سب الخليفين  
 فيمن سب الخليفين

١٨٩  
 للحج ضرر عام يحجر عليه عندنا في حنيفه وذلك كالحج على المفتي المأجور الذي يعلم  
 الغوام الخيل الباطلة كتعليم الارتداد لتبين المرأة من زوجها او يسقط عنها  
 الزكوة ولا يباي بها ففعل من الحرام والحلال وكالحج على المكاري الفيلس وهو الذي  
 يتقبل الكفر ويوجو الجال وليس له حال ولا ظهر محل عليه وكالطبيب الجاهل فانه يسقيهم  
 دوا مهلكا واذا قوى عليهم الدوا لا يقدر على ازالة ضرره ولان دفع الضرر العام  
 واجب واذا كان فيه الحاق الضرر الخاص **وقال** في شرح المختار ولا يجوز  
 تحميل الضرر الا على دفع الضرر الادنى حتى لو كان في الحج عليه دفع الضرر العام  
 جاز كالمفتي المأجور والطبيب الجاهل والمكاري الفيلس لعوم الضرر من الاول  
 في الاديان ومن الثاني في الابدان ومن الثالث في الاحوال انتهى **قلت** ولا يشك  
 ان الذي يقتضي بقتل النفس التي حرم الله الا بالحق بغير طريق شرعي اعظم ضررا مما تقدم  
 واوردوا حرجي ان يحجر عليه **فوجب** على ولاية الامور وفقهم الله لطاعته اجمعين  
 وقع بهم الطغاة والمتمدين ان عنوا مثل هؤلاء الأشخاص عن القوى والعمل بما  
 يضرب العام والخاص هذا وما ذهب اليه التزاني والعبق والشخ كاللدين  
 ابن الهمام في تكفير من سبه صلى الله عليه وسلم وتاب عن ذلك من عدم قبول توبته  
 فهو اختيار منهم وختمهم في ذلك موجه كمن يقول المذهب بخلاف ذلك **والقاعة**  
 انه لا معارضة للعقول مع المنقول والله تعالى يقول الحق وهو يهدي السبيل نعم  
 المولى ونعم النصير وهو حسينا ونعم الوكيل **ثم لا بأس بشي** يتعلق بهذا المقام  
 ليسل المرام في منع المسلم عن الكفار وهو مؤكدا تقدم في هذا المقام من الاحكام  
 وهو حكم من خالف الاجماع وما في ذلك من الخلاف وتخبر الكلام في ذلك **فنفق**  
 وبالله التوفيق والهداية قال في شرح المسيرة للشيخ كاللدين بن ابي شريف  
 تليد الشيخ الامام كاللدين بن الهمام رحمه الله تعالى ما مضى **واما ما ثبت**  
**قطعا ولم يبلغ حد الضرورة** اي لم يصل الى ان يعلم من الدين بالضرورة  
**كاستحقاق بنت الابن السدس** مع البنت الصلبية ذلك باجماع المسلمين



فظاهر كلام الحنفية الكفار **محمد** فانهم لم يشترطوا في الاكفار سوى القطع  
 في الثبوت اى ثبوت ذلك الامر الذي تعلق به الاتكال لا بلوغ العلم به حل الظاهر  
**ويجب حمله** اى حمل الاكفار الذي ظاهر كلامهم **على ما اذا علم المنكر ثبوتاً قطعاً**  
 لا على ما يعم عليه المنكر ثبوتاً قطعاً وجهله لذلك لان مناط التكليف وسوء التكذيب  
 او الاستحقاق عند ذلك يكون اى انما يكون عند العلم بثبوت ذلك الامر قطعاً  
**اما اذا لم يعلم ذلك الامر** من الدين بالضرورة قطعاً **فيلج** بفتح اللام مع الجيم  
 اى يتبادر فيما هو فيه عناد الحكم في هذه الحالة بكفره لظهور التكذيب وهذا  
 المحل وقع من امام الحرمين فانه قال كيف يكفر من خالف الاجماع ونحن لا تكفر من  
 اصل الاجماع وانما ندعه او نضلله واول من اضله من ائمة الشافعية القول  
 بتكفير جاحد الجمع عليه على ما اذا ضرب بالمجوعين على ان التحريم ثابت بالشرع ثم  
 حمله قال فانه يكون تكذيباً للشرع انتهى والمفتد عليه عند الشافعية عدم  
 اطلاق تكفير منكر الجمع عليه قال **النووي** في الروضة ليس بتكفير جاحد الجمع  
 على اطلاقه بل من مجرد مجعاً عليه فيه نص وهو من الامور الظاهرة التي لا تنكر  
 في معرفتها الخواص والعوام كالصلوة وتحريم الخمر ونحوهما ومن جحد مجعاً عليه  
 لا يعرف الا الخواص كاستحقاق بنت الابن السدس مع بنته الصلبية ونحوه فليس  
 بكافراً **وقال** ومن جحد مجعاً عليه ظاهر لا يعرفه في الحكم بتكفير خلاف  
 انتهى **وقال** ابن دقيق العيد في شرح العمدة او كتاب القضا من اطلق بعضهم  
 ان مخالفة الاجماع كفر والحق ان المسائل الاجماعية تارة يصحها التواتر عن  
 صاحب الشرع كوجوب لصلوات الخمس وقد لا يصحها فالاول بكفر جاحد الخواص  
 التواتر لا مخالفتها الاجماع قال وقد وقع في هذا المكان ممن يدعى الخوف في الفتوى  
 ويميل الى الفلسفة ان مخالفة من وجوب حدوث العالم من قبيل مخالفة الاجماع  
 واخذ من قول من قال انه لا يكفر مخالفاً للاجماع انه لا يكفر مخالفاً في هذه المسائل  
 وهذا كلام ساقط عنه لان حدوث العالم مما اجتمع فيه الاجماع والتواتر

بالنقل

بالنقل من صاحب الشرع فيكفر المخالف للنقل لسبب مخالفتها التواتر لا لسبب  
 مخالفة الاجماع انتهى ما يتعلق ببحث الاجماع على مذهب السادة الشافعية **واما**  
 ما يتعلق به على مذهب علماء الحنفية رضي الله تعالى عنهم فقد قال في شرح المعنى  
 للسراج الهندي رحمه الله ثم الاجماع على مراتب فالأولى اجماع الصحابة نصاً  
 لانه لا خلاف فيه فعنهم عن الرسول عليه السلام واهل المدينة ثم الذي ثبت  
 بنص بعضهم وسكوت الباقيين لان السكوت في الدلالة دون النص **ثم اجماع** من بعد  
 الصحابة على حكم لم يسبقهم فيه مخالف ثم اجماعهم فيما سبقهم فيه مخالف فقد  
 اختلف العلماء في هذا فقال بعضهم هذا لا يكون اجماعاً لان سكوت المخالف لا يبطل  
 قوله ولهذا لا يجوز تضليله وعندنا حجة لا اطلاق الدليل ولا يعتبر وجود مخالفاً  
 فيمن سبقهم كما لا يعتبر وجوده فيمن تأخر عنهم وانما لا يجوز تضليله لعدم  
 المخالف فيه حال وجود الاجماع كما لا يضل القائل بخلاف ما افتى به الرسول  
 في فتاويه لكنه فيما لا سبق فيه الخلاف بمنزلة الصحيح من الاحاد ونقله على مثال  
 نقل السنة بالاشبهة فيه وبما فيه شبهة توجب العمل دون العلم وكان هذا بناء على  
 القياس **اقول** لما فرغ من بيان اقسام الاجماع شرع في بيان مراتبه فقال  
 الاجماع على ثلاث مراتب فالأولى اجماع الصحابة بنص الكل قولاً او بفعل الجميع  
 ان كان من باب ما ذكرنا وهذا الاجماع مثل القرآن والسنة المتواترة في كونه  
 قطعياً حتى يكفر جاحداً ما ثبت بالكتاب والسنة المتواترة وذلك لان هذا الاجماع  
 ليس فيه خلاف لاحد في كونه حجة لوجود جميع الشرايط المتفق عليها والمختلف  
 فيها اذا نه اجماع جميع الصحابة وفيهم عن الرسول واهل المدينة فلم يتوفاه  
 خلاف من شرط ذلك فلا يوجب شبهة فيه لكن لا بد فيه من انقراض العصر الذي  
 هو شرط عند البعض حتى يصير قطعياً عند الجميع ثم بعد في المدينة الاجماع السكوت  
 الذي انقضى بنص بعض الصحابة وسكوت الباقيين لان السكوت في الدلالة دون  
 النص ثم يصير من بعده في المدينة اجماع من بعد الصحابة من المجتهدين في كل عصر





على حكم لم يظهر فيه خلاف من سبقهم من المجتهدين فهذا الاجماع بمنزلة الحديث المشهور  
في القوة حتى تجوز الزيادة به على الكتاب ثم بعد من المدينة اجماع المتأخرين على  
حكم سبقهم مخالف من المتقدمين وهذا الاجماع بمنزلة الصحيح من اخبار الاحاد  
فيكون موجبا للعمل دون العلم ولا يجوز به الزيادة على الكتاب وقد اختلف العلماء  
في هذا في انعقاد الاجماع الاصح مع الخلاف السابق فقال بعضهم منهم المصنفين  
وامام الحرمين والغزالي رحمهم الله هذا لا يكون اجماعا وتبقى المسئلة اجتهادية كما  
كانت فعند من يشترط الاجماع الاصح عدم الخلاف السابق لان الاجماع اتفاق  
كل الامة ولم يحصل لمخالفة السابق لانه لو كان جاعلا لانعقاد الاجماع بخلافه هذا  
اذا كان ميتا لان المخالفة لم يخرج عن الامة وخلافه في حياته اما كان معتمدا  
لدليله لا لذاته ودليله باق بعد موته واكد الاشارة بقوله لان عموم المخالف  
لا يبطل قوله ولهذا اي ولا جل ان قوله لا يبطل بعبوته وان الاجماع لا ينعقد بخلافه  
لا يضل الميت ولو كان الاجماع الاصح ينعقد بعده لوجب تضليله لا ينصير  
قوله مخالفا للاجماع فيكون خطأ ضللا لا واحدا لظن تضليل ابن عباس في  
اكتاره القول وفي توريثه الام ثلث كل المال في زوج وابوين وان اجمع لتأويل  
على خلافه في السنتين ولا يضل ابن مسعود في تقديمه ذوى الارحام على مولى  
العاقبة وان اجمعوا بعده على خلاف ذلك قيل هذا قول ابي حنيفة رحمه الله  
ايضا نحو ما من قوله ان القاضى اذا قضى ببيع ام الولد ينفذ قضاؤه عند  
لان هذه المسئلة كانت مختلفا فيها بين الصحابة وان اجمع التابعون على  
عدم جواز بيعها فهذا دليل ان ابا حنيفة رحمه الله جعل الاختلاف السابق  
مانعا من انعقاد الاجماع الاصح **وقال** محمد وهو ظاهر المذهب عند اصحابنا  
ان هذا اجماع فيرتفع به الخلاف الاصح ولا يعتبر وجود الخلاف السابق كما  
لا يعتبر الخلاف الاصح بعد الاجماع لان الدالة الدالة على كون الاجماع حجة  
مطلقا لا يفصل فيها بين ما سبق فيه الخلاف وما لم يسبق اذ اجماع الامة ثبت

كرامة لهم بصفه كونهم امرين بالمعروف وناهين عن المنكر وهذه الصفة لا  
تصور الا من الاجادون من مات ومن ادعى القيد فعليه الدليل واليه  
الاشارة بقوله لا طلاقا للدليل وقولهم دليله باق بعد موته قلنا دليله  
لنسخه بانعقاد الاجماع على خلافه كنص يترك بخلاف القياس وضعف هذا الجواب  
بانه لا نسخ بعد النبي صلى الله عليه وسلم والاولى ان يقال بانه ثبت بالاجماع الاصح  
اذ دليل المخالف كان شبهة لا حجة اذ لو كان حجة لما خفى على جميع اهل الاسماع  
والايضا اجماعهم على الخطا ويمكن الجواب عن الايراد المذكور بانه لا يجوز النسخ  
بعد النبي صلى الله عليه وسلم في الاحكام الثابتة بالوجود والاجتهاد والاجماع  
بعد النبي صلى الله عليه وسلم ولم فان مختار في الاسلام ان الاجماع ينسخ بالاجماع وهذا  
الجواز يدل المصلحة بتبدل الزمان لان للراى مرد خلا في معرفة انتهاء الحكم و  
انما يجب تضليل المخالف السابق لان الاجماع لم يكن منعقدا وقت خلافه  
فلا يكون مخالفا له بخلاف ما اذا كان الخلاف بعد انعقاد الاجماع فانه  
يجب تضليله لمخالفة الاجماع كما لا يضل القائل بخلاف ما افتى به النبي صلى الله  
عليه وسلم قبل افتاء النبي صلى الله عليه وسلم وقبل بلوغ فتوى النبي صلى الله عليه وسلم  
اليه لانه حينئذ لم يكن مخالفا لفتا النبي صلى الله عليه وسلم ولم فانه يضل بخلافه فتوى  
النبي صلى الله عليه وسلم ولهذا لما صلى اهل قبا الى بيت المقدس بعد تحويل ابيه  
الى الكعبة اخبروا به فتحووا الى الكعبة لم يكن ذلك منهم ضلالا وان ظهر خطأ  
بيقين لان ذلك قبل العلم بالناسخ والصحيح من مذهب ابي حنيفة انه لا يشترط  
لاجماع الاصح عدم الخلاف السابق فيحتاج ما قاله في مسئلة جواز القضاء ببيع  
امهات الاولاد الى تاويل وهو ان الاجماع الذي سبقه خلاف مختلف فيبين العلماء  
كما ذكرنا فيه شبهة منع كونه قطعيا فينفذ القضاء ولا ينقض لانه قضاء في مجتهد  
فيه وفي القضاء يجوز بيع ام الولد روايات اظهرها عدم النفاذ وهو قول محمد  
وقيل يتوقف نفاذه على امضاء قاض آخر وقيل هذا وجه وانما لم يوجب محمد



على من نقول لا امراته انت خلية او برية او باين او بنة او حرام ونوى ثلثا  
 وجامعها في العدة وقال علمائنا على حرام لان ابن عمر رضي الله عنه كان يراها  
 تطليقه رجعية وان اجمع العلماء بعده بوقوع الثلث بالنية فيصير خلافه شبهة  
 في ذر الحد لان قوله معتبر في عدم انعقاد الاجماع الا لا يقال ان اهل عصر  
 اذا اختلفوا على قولين واستقر خلا فم في ذلك بعد النظر والاجتهاد فقد اجمعوا  
 على جواز الاخذ بكل واحد من القولين فالاجماع الثاني مانع عن اخذ القول الذي  
 انعقد الاجماع على خلافه فلو انعقد الاجماع الثاني يلزم منه تحطية الاجماع  
 الاول والثاني فكان ممسكا لانا نقول اجماعهم على الاخذ بكل من القولين مشروط  
 بعدم الاجماع الاخرى وقد وقع مثل هذا الاجماع والوقوع دليل الجواز  
 فان الصحابة اتفقوا على امامة ابي بكر رضي الله عنه بعد اختلاف فم فيها  
 واتفقوا على عدم جواز نكاح المتعة بعد اختلاف في الصحابة فيه واتفقوا على  
 عدم منع بيع ام الولد بعد اختلاف الصحابة فيه واتفقوا على دفن النبي  
 صلى الله عليه وسلم في بيت عائشة رضي الله عنها بعد اختلاف فم في موضع دفنه عليه السلام انتهى

وانتبه على قول من الزكاة  
 بعد اختلاف فم فيه

هذا حاصل ما يقال في هذا المقام  
 لنيل المرام من فيض الملك العلام

قال ذلك وكتبه جامع ومحرره افقر عبد الله واحوجهم الى عفو  
 العبد الضعيف المذنب الفقير محمد بدر الدين الشهابي الحنفي  
 غفر الله تعالى له ولوالديه ولشايخه واهله  
 وجميع المسلمين آمين بحمد سيد المرسلين  
 هذا لفظ المؤلف

رحمه الله  
 تالله  
 تم

درس في تفسير قوله تعالى وربك يخلق ما يشاء

ويختار الالية واسيئله واجبتها

للسيخ الامام علي بن الحنفى

تغذ الله تعالى برحمته

امير